

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

13/05/2015



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME  
Conseil national des droits de l'Homme



## رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي يعلن عن قرب إنتاج اليات الوقاية من التعذيب



<https://www.youtube.com/watch?v=qZv1H5D0Qgc>

13/05/2015

Conseil national des droits de  
l'Homme

23

www.cndh.org.ma



الاشارة  
عبد الحميد جاهري



hamidmahri@yahoo.fr

بنكيران والرميد: عن الله  
تعالى والحماية القانونية  
والخيانة الزوجية..

3/2

إن يجزؤ احد ما على تعرين خياله بالتخمين أن رئيس الحكومة لا يعرف مضامين الظهير (الذي لم يعد شريفا) الخاص بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولهذا عندما يتكلم، في سجانه مع محمد الصبار، أمين نفس المجلس، ويعارضه في «مرجعيتهم»، هو ومن معه، هل يمكن أن تجازف بنفس التعرين، وتحكم، في متوالية عبثية بأنه لا يعرف بأن المرجعية التي يتحدث عنها، ليست مرجعية وضعها محمد الصبار، وإنما مصدرها من يهيمه أمر إصدار الظهير..

هذه البدهجات، في الجواب الذي تنصرون أنه بالنفي، تكره بها مخاطبه بلغة غير سبالية عندما قال الصبار لبنكيران، أنا لم أضع المرجعية التي تهاجمها، وعملي ليس سوى تقديم الرأي للحكومة، أي لك وللوزير، ولها أن تستأنس به أو ترفضه، لكن في مضمون السؤال ومضمون الجواب، هناك ساحة للعراك بين مؤسسة الحكومة هنا يعتقد رئيسها أنه وصني على المرجعية الكبرى للمجتمع وبين مؤسسة أخرى، هي المجلس الوطني الذي نصبه الملك، ترى أنها تعتمد المرجعية التي اتفق عليها المغاربة، قيادة ومجتمعاً.

نفترض أن بنكيران أراد أن يرسل الإشارة إلى من يهيمه الأمر، وتستسمحه في قراءة نواياه، و إلا يعتبر أننا نزيد أن ينازع الملك في ما لا يرضاه ويكره الحديث عنه صباح مساء ويوم الأحد!

الرسالة إلى من يهيمه الأمر، وهي إقدام لا تريدة أن يتراجع عنه إذا جد جديد أو صبح الحديث، متضمنة في العديد من الغاوين..

منها عنوان : مرجعية وتخدير موضعي، وتعبير ذلك، تصرف رئيس الحكومة، كمرض يختار هذا التخدير الموضوعي لكي لا يشعر بوهم أنه لا يخضع للتشريح، وعندما يكون الهجوم على الأمين العام، فهو في الواقع عملية جراحية للمجلس ومرجعيتهم كلها وليس الجزء الخاص بالصبار، المرجعية، كما لا يجهلها بنكيران، محددة في الظهير وفيه تخصيص واضح على كونيتها، وبالرجوع إلى نص الظهير يتبين أن نبيجته تتحدث بوضوح عن كون المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تجسيداً لالتزام جاللتنا الراسخ بصيانة حقوق وحرثيات المواطنين ..كما أنها تجسيد لوفاء المملكة بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان..

والتدخل الطاريء لرئيس الحكومة في ندوة الحركة الشعبية وحديثه في المرجعية هو أيضاً رد على تخصيص الظهير - بما لا يدع مجالاً للشك - على أن مرجعية المجلس استكمالاً لتحديث الدولة المغربية العريقة التي أجمعت الإرادة المشتركة للعرش والشعب على تشييدها في نطاق ملكية دستورية ديموقراطية اجتماعية قائمة على الكترس الدستوري لحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً، وليس إقليمياً أو قليلاً!

وتستكمل الدورة الاحتجاجية لرئيس الحكومة معناها عندما نستحضر مساعداً إلى استحضار مواقف المرحوم الحسن الثاني من الحقوق الإنسانية، بهذا المعنى.. وهو، موضوعياً، وبدون قراءة نواياه هذه المرة، يضع العنوان الثاني في رسالته إلى من يهيمه الأمر، وهي وضع الحسن الثاني في مواجهة محمد السادس..

فعندما يقول بنكيران إن المرحوم الحسن الثاني تحدث إلى الأوروبيين عن حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً، لا يوقف الزمن فقط، بل هو يستعيد الحجة التي أقام عليها الملك الراحل ترده في قبول الاتفاق الكوني لهذه الحقوق واعتبرها قد تعصف بالمجتمع!

إنه يتحدث كمن يحث المنطق نفسه في تطهير حقوق الإنسان وهو يعرف في الوقت ذاته أن الظهير الموقع من طرف الملك الحالي جاء بعد عقدين - على الأقل - من حديث المرحوم الحسن الثاني .. الذي فهم بدوره أن التوجه الكوني، سائر إلى ما تنفق عليه البشرية، يعقل وليس بعقلية قلبية!

في المقام الثالث، تحمل الكلمة، عنواناً ثالثاً لمن يهيمه الأمر تحلو لها أن تلوح بالشعب كلما كان في القضية خلاف، وهي منازعة، يراد بها الشكل الديموقراطي أكثر من مضمون السيادة الديموقراطية، لأن الشعب نفسه إذا قرر أن يشجه ضد ما يعتبره أصحاب الرأي الذي يدافع عنه رئيس الحكومة «حدوداً شرعية سيقال عنه كافر وعيد لظاغوت جاهلية جديدة»!

والحال أن هذه المنازعة عبر الشعب، مغلوطة بالمعيار الديموقراطي نفسه، لأن

هذا الشعب سبق له أن وافق على دستور مرجعته كونية واضحة وهو يكرس، بالإرادة المزموجة للملكية وللولى الشعبية، المرجعية الكونية لحقوق الإنسان.

المنازعة في الأصل والعودة إلى الشعب (اليس هذا ما رفضه إخوان مريسي في مصر فقام إخوانه في المغرب بإتهام من قام به بالانقلابيين)، هي في الواقع طريقة إلى إلغاء الدستور عبر التهديد بالعودة إلى الذين صونوا عليه !

ويبدو أن سيف ديموقليس هو نموذج أفضل سلاح تسعى إليه رئاسة الحكومة في تطبيق الدستور... قبل تطبيقه كله!



# المغرب ينسق من جديد لاستضافة المقرر الأممي الخاص بالتعذيب

اليزمي يدعو الحكومة إلى تسريع وتيرة إصلاحات العدالة والتمييز

2014



الرباط - خديجة عليموسى

والخيار الناجع للمغرب الذي من الممكن أن يرصد مسار الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وعن مدى وجود تقييم وتحليل للوضعية الراهنة داخل المؤسسات الموجودة. وقالت بوعياش، خلال مداخلتها في الندوة التي نظمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان « اليوم تمكنا من كسر الصمت حول مراكز الاحتجاز وما هي هذه المراكز، هل المؤسسات الموجودة اليوم تدخلت بسرعة وقدمت توصيات ؟ » معتبرة أن الآلية ليست فقط تقييمية بل هي آلية لتطوير النسق القانوني والاجتماعي والثقافي ذات الصلة بحقوق الإنسان وآلية لتقييد التعذيب ومعاينة كل من يقوم بأذى المحرومين من حريتهم.

التفاصيل ص 4

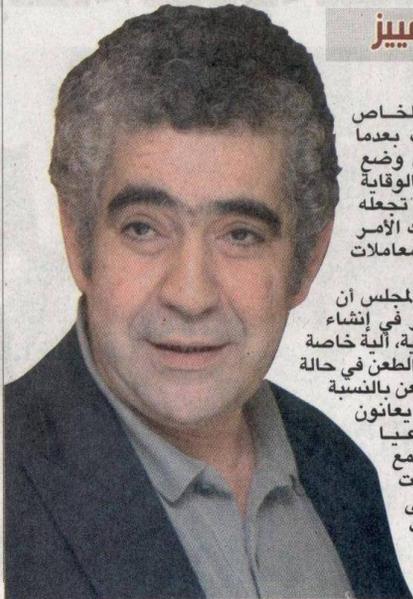
كشف محمد أوجار المندوب الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف أن هناك تنسيقا مع المجلس الوطني والمندوبية الوزارية من أجل تنظيم زيارة متابعة للمقرر الأممي المعني بالتعذيب خوان ماندين، مؤكداً في ندوة دولية حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب عقدت أمس بالرباط أن المغرب يلعب دورا فاعلا، إذ أصبح من بين الدول الراحية لكل القرارات التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان، ويتعامل بإيجابية مع كل المقررين الدوليين الخاصين.

ومن جانبها تساءلت أمينة بوعياش، نائبة رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عن النموذج الأمثل

# المغرب ينسق من جديد لاستضافة المقرر الأممي الخاص بالتعذيب

اليزمي يدعو الحكومة إلى تسريع وتيرة إصلاحات العدالة والتمييز

2014



الرباط  
خديجة عليموسى

بالبرتوكول الخاص بمكافحة التعذيب بعدما بينت التجربة أن وضع آلية خاصة بالوقاية من التعذيب تجعله يتراجع وكذلك الأمر بالنسبة للمعاملات القاسية.

وأبرز رئيس المجلس أن هناك نداء للتفكير في إنشاء آليات أخرى للوقاية، آلية خاصة بالأطفال، وآليات الطعن في حالة التمييز وآلية الطعن بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الإعاقة داعيا الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية إلى تناول هذه الآليات بالإضافة إلى آلية المناصفة.

ومن جهته دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحكومة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات وتعزيز حقوق المواطنين من خلال القوانين، حيث قال « لا بد أن نسرع من وتيرة الإصلاحات فهناك قوانين خاصة بالعدالة سواء القانون الأساسي للقضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون الجنائي والمدني، إضافة إلى وجود ثلاثة مشاريع حول المساواة والمناصفة، ومشروع قانون العنف ضد النساء، ومشروع قانون الصحافة، والحق في تقديم العرائض.»

وأوضح اليزمي أن المجلس يسعى لمكافحة التعذيب في إفريقيا وأماكن أخرى، مؤكداً بأن المغرب التحق في نهاية المطاف

النموذج الأمثل والخيار الناجع للمغرب من الممكن أن يرصد مسار الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وعن مدى وجود تقييم وتحليل للوضعية الراهنة داخل المؤسسات الموجودة.

وقالت بوعياش، خلال مداخلتها في الندوة التي نظمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان « اليوم تمكنا من كسر الصمت حول مراكز الاحتجاز وما هي هذه المراكز، هل المؤسسات الموجودة اليوم تدخلت بسرعة وقدمت توصيات ؟ » معتبرة أن الآلية ليست فقط تقييمية بل هي آلية لتطوير النسق القانوني والاجتماعي والثقافي ذات الصلة بحقوق الإنسان وآلية لتقييد التعذيب ومعاينة كل من يقوم بأذى المحرومين من حريتهم.



بوعياش: بإمكانها القيام بزيارات مفاجئة وليست ملزمة بعدم كشف أسماء المتهمين

# «شرطة للوقاية من التعذيب» تراقب مخافر الأمن قريبا

167E/18-2

الرباط  
يونس مسكين

التي تضمهم، قبل أن يخرج بتقرير مفصل، يخلص في نهايته إلى توصيات». وأوضحت شوفليبركر أن ما يجب معرفته «هو أن هذه التوصيات ستأخذ وقتا لتكون قابلة للتنفيذ، ما يتطلب من أعضاء الآلية أن يقوموا بحملة تواصلية واسعة لشرح طبيعة عملها وأهدافها وأهميتها، دون أن تتوقف عن عملها الرامي إلى ضمان الكرامة الإنسانية والحفاظ على حقوق الإنسان». الأمانة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، قالت إن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب «يخول الآلية تنظيم زيارات مفاجئة، وهو ما يعتبر إجراء فعّالا في توقيف التعذيب، علاوة على رفع طابع عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين تورطوا في التعذيب، وبلورة إجراءات قانونية وإدارية وقضائية لتقليص أو تفادي التعذيب».

التفاصيل ص 2

«يستعد المغرب، عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب». الخبر أعلنته إستير شوفليبركر، ممثلة الجمعية الدولية مناهضة التعذيب، في الندوة التي نظمتها المجلس أمس بالرباط، والتي قالت فيها إن هذه الآلية «من الممكن أن تخرج إلى حيز الوجود في متم السنة الجارية، وسيكون بإمكان أي فريق تابع لها أن يزور مخفرا للشرطة أو مركز اعتقال، في أي وقت، وحتى إن كان القائم على المؤسسة المعنية بالزيارة مترددا». الخبيرة الدولية قالت إن الإطار القانوني الدولي الذي أحدث مثل هذه الفرق، يجعل بإمكانها «القيام بالزيارة ولقاء السجناء ومناقشتهم ومعاينة وضعيتهم ووضعيات المؤسسة



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
 OREIC - CNDH - KNOX - XXX  
 Conseil national des droits de l'Homme

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

**ملتقى  
 إفريقيا  
 المستقبل**  
 نساء إفريقيا  
 الإبداع، والاستثمار  
 من 15 إلى 16 ماي 2015



مهرجان الصويرة  
**Gnaoua**  
 وموسيقى العالم  
 الدورة 18

559114



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
 OREIC - CNDH - KNOX - XXX  
 Conseil national des droits de l'Homme  
 بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

JEUNE AFRIQUE

#gnaoualive  
 festival-gnaoua.net

### النساء والإبداع

المائدة المستديرة



**المشرفة**  
**إليزابيث موشيج**  
 المديرة، رئيسة لجنة الثقافة والاتصال  
 السغال



**المشرف**  
**المصطفى قبيل**  
 المدير العام  
 المغرب



فاتما موفوك  
 سفيرة سفلكة  
 الجزائر



أوا ماطي  
 سفيرة سفلكة  
 موريتانيا



فاطمة هون  
 سفيرة سفلكة  
 "ماسة سفون لبي"  
 السغال



نجات مودجي  
 سفيرة سفلكة  
 المغرب

### الأسرة في تطور

المائدة المستديرة



**المشرفة**  
**صوتلي بيجيمينس**  
 مديرة  
 تونس - فرنسا



فاطمة العديني  
 أستاذة بجامعة فاس  
 المغرب



أديجاتو فادي لادي  
 سفيرة سفلكة سفلة الأمم  
 المتحدة الخاصة بالنساء  
 نيجيريا



مريم باني  
 سفيرة سفلكة  
 موريتانيا

### النساء والسياسة

المائدة المستديرة



**المشرفة**  
**هدية ماضي أمجد**  
 طبيبة أطفال وخبيرة لخص  
 هيئة الأمم المتحدة في حقوق  
 الأطفال ومؤسسة جمعية ميمس  
 المغرب



**المشرفة**  
**هدية ماضي أمجد**  
 طبيبة أطفال وخبيرة لخص  
 هيئة الأمم المتحدة في حقوق  
 الأطفال ومؤسسة جمعية ميمس  
 المغرب



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 المغرب



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 موريتانيا



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 المغرب



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 المغرب

### البروز المهني الجديد للنساء

المائدة المستديرة



**المشرفة**  
**هدية ماضي أمجد**  
 سفيرة سفلكة  
 مجموعة إسكو - ميمس  
 المغرب



**المشرفة**  
**هدية ماضي أمجد**  
 سفيرة سفلكة  
 مجموعة إسكو - ميمس  
 المغرب



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 تونس



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 مالي



هدية ماضي  
 سفيرة سفلكة  
 المغرب



من أصل 74 ألفا و 920 سجينا يوجد 3995 مصابون بأمراض عقلية ونفسية

## حقوقيون وأخصائيون يناقشون إشكالية «السجن والصحة العقلية»



(و م ع) - ناقش حقوقيون وقضاة وأطباء مختصون في الأمراض النفسية والعقلية، الجمعة الماضي، بالدار البيضاء، إشكالية «السجن والصحة العقلية في المغرب» في إطار يوم دراسي نظمه المرصد المغربي للسجون والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. وأكدت مداخلة عبد الرحيم الجامعي، رئيس المرصد المغربي للسجون، أن الحق في الصحة يعتبر حقا من حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي، وهو من الحقوق المقررة دستوريا بالمغرب، مبرزا أن العناية الصحية بالسجناء، التي تؤهل مهمتها إلى المنووبة العامة للسجون، تعد من المواضيع المعقدة التي تشكو منها السجون وتواجه آثارها على مستويات مختلفة.

920 سجين وألف و 844 سجينة. 3995 من مجموعهم مصابون بأمراض عقلية ونفسية) وعدد الأطباء (77 طبيا سنة 2014) والمرضى (50) مشيرا إلى توظيف أخصائيي في الأمراض العقلية والتعاقد مع ستة آخرين وتوظيف 32 مختصا في علم النفس و 16 مساعدا اجتماعيا، وأضاف أن هناك طبيا لكل 787 سجينا وطبيب أسنان لكل ألف و 228 سجينا وممرضا لكل 192 سجينا.

وقال إن الجهود المبذولة في مجال الخدمات الطبية المقدمة للسجناء المرضى عقليا ونفسيا، تبقى «دون مستوى طموحات المنووبة العامة للسجون» منكرًا ببعض الإكراهات والصعوبات وجسامة المسؤولية المناطة بطبيب المؤسسة السجنية في تدبير الشأن اليومي، وأخرى مرتبطة بالإمكانات البشرية (عدم توفر بعض المؤسسات السجنية على أطباء قارين وقلّة الأطر شبه الطبية المتخصصة في الأمراض العقلية، ناهيك عن إكراهات تتعلق بالخدمات الطبية المقدمة بالمستشفيات العمومية، وضعف الطاقة الاستيعابية لمستشفيات الطب النفسي، وتساءل الطبيب النفسي والفاعل الجمعي، عبد الله زيوزيو، عما إذا كان المرض النفسي يعتبر جنحة، وقال في هذا الصدد: «إن مكان المرضى نفسيا وعقليا هو المستشفى وليس السجن». وناشد المجتمع المدني تكوين تنسيقية لتحرير المرضى العقليين (830 مريضا) الذين تتهاقت مفايت الحاضرين أصحاب البيوت والسكان المشيدة في محيط ضريح بويبا عمر (55 محتضنا) على إيوائهم مقابل مبالغ مالية شهرية تتراوح من 500 إلى 5000 درهم تحت زريعة العلاج.

وعلى عكس المتخذين الآخرين، يرى زيوزيو أن ظهور 1959 غير متجاوز، بل يتضمن فضولا مهما تنحصر على الوقاية والعلاج، ودعا إلى تهيئته لمواكبة الوضع الصحي في هذا المجال. كما دعا إلى اعتماد «استراتيجية وطنية لعلاج المرضى العقليين والنفسيين وإعادة قضاء مميّز في المستشفيات خاص بفرقة السجناء الصابين بهذا النوع من الأمراض وتكوين مختصين».

يكون جديدا من حيث طرحه على ساحة اهتمام المؤسسات السجنية، مشيرا إلى أن هناك قوانين وضعت عام 1955، وتنص على المعايير الدنيا لمعاملة السجناء، مفترضة أن السجن يعاني بالضرورة من الآثار السلبية للاعتقال التي تنعكس جليا على سلوكياته ووضعياته النفسية وتجعله في أمس الحاجة إلى رعاية في مجال الصحة النفسية والعقلية. أما البروفسور عمر بطاس، رئيس مصلحة الطب النفسي بالمستشفى الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء، فعالج موضوع «الحماية العلمية والطبية للسجناء المرضى نفسيا وعقليا.. أية مسؤولية»، مشيرا إلى ارتفاع عدد طلبات التدخل الطبي لفائدة المصابين بالأمراض العقلية والنفسية في السجون، موضحا أن عددا من بلدان العالم تعرف الظاهرة نفسها. وأكد أن هذه الظاهرة لها علاقة بعالم السجون وارتفاع عدد المعتقلين الاحتياطيين والموضوعين في إطار الحراسة النظرية، منكرًا بدوره بالنقص الحاصل في الموارد البشرية خاصة منها المكونة في الطب النفسي، ويضعف تكوين الحراس وكيفية معاملتهم للسجناء المرضى نفسيا وعقليا.

وأضاف أن قضاء السجن يساعد على تفادى الأمراض النفسية، إذ يجمع بين سجناء تختلف جرائمهم وتجتاز اضطراباتهم النفسية، وأهمها أمراض المزاج والانتساب والفضام والإيمان والأمراض العصبانية. وقال توفيق أبطل، رئيس قسم الرعاية الصحية في المنووبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإماج، إن موضوع الصحة العقلية في السجون يمثل بالنسبة للمنووبة إشكالية أساسية. مؤكدا أن هناك خصائصا في الأطر والتجهيزات والبنيات التحتية، ومشيرا إلى أن وضع الصحة النفسية والعقلية يدعو إلى «القلق» وفق الدراسة الميدانية التي أنجزتها وزارة الصحة.

وذكر بالإطار القانوني الذي يُوَظَر العمل الصحي داخل السجون، مقدما أرقاما بخصوص المؤسسات السجنية في البلاد ومراكز الإصلاح والتهذيب (77) وعدد النزلاء بها إلى غاية أبريل 2015 (74 ألفا

و أوضح في معرض تشخيصه لوضعية الصحة العقلية والنفسية في السجون، أن هناك «مجموعة من الاختلالات المتمثلة في ضعف وقلّة الإمكانات المادية والبشرية والطبية والاندماج مصحاحا للطب النفسي والعقلي داخل المؤسسات السجنية وغياب خبراء متفرغين ومؤهلين لمعالجة هذا النوع من الأمراض» مشيرا إلى أن السجن يعتبر في حد ذاته «فضاء لانتعاش الاكتئاب ويؤدي إلى الإحساس بالملل والقلق والإحباط والتعب، ناهيك عن عوامل أخرى مرتبطة بظروف الاعتقال وظاهرة الاكتناظ».

وتابع أن هناك اختلالات قانونية تجلّي في عدم مواكبة الظهير الخاص بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية في المغرب، المحدث عام 1959، لوضعية الأمراض العقلية والنفسية، أضاف إلى ذلك «التدخل الضعيف لوزارة الصحة في مجال السجون والصلحيات المحدودة لوزارة العدل في عمليات المراقبة وتنوعية وفعالية العلاقات بين وزارات العدل والصحة والتضامن والشؤون الاجتماعية».

وتحدثت السعيدة وضاح، عضوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن أهمية الزيارات التي تم القيام بها في عدد من السجون للوقوف على وضعية السجناء وحقوق المرضى في المؤسسات الإصلاحية بالمغرب، وما تمخض عنها من توصيات مهمة تهم البنيات التحتية والتجهيزات والموارد البشرية، وكذا الجانب التشريعي، وتبرز: «غياب سياسة عمومية مندمجة لحماية السجناء المرضى، اعتبارا لتداخل عدد من القطاعات العمومية، ونكرت وضاح بمشروع مسودة إصلاح القانون الجنائي، منبهة إلى ضرورة الاهتمام بموضوع الطب النفسي وتعميق المقترحات بشأنه».

من جهته، أوضح الهيثم الشبلي، مدير الإصلاح والاتصال في المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، أن الاهتمام بموضوع الصحة العقلية داخل السجون، لم يظهر إلا في السنوات القليلة الماضية، مبرزا أنه يكاد



ستمكن من زيارة أماكن الاعتقال دون قيد أو شرط

## ندوة دولية بالرباط تبحث الوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب

عزيزة الغرقاوي

الصلة باختصاصها وفي مداخلة له بالمناسبة، أبرز محمد أوجار، السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المغرب يلعب، على مستوى منظومة الأمم المتحدة، دورا فعالا في مجال التأسيس لمناهضة التعذيب ودعم الجهود التي تبذل في هذا المجال من قبل مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات وآلية المساطر الخاصة. وأفاد أن هذا الدور يتجلى في كون المغرب يعد من بين الدول الراقية التقليدية للقرارات التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان حول ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمناهضة التعذيب.

وأضاف أوجار أن المغرب يتفاعل بشكل جيد وبناء مع المكلف بهذه الولاية سواء تعلق الأمر بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص، خوان مانديس إلى المغرب سنة 2012 أو التقرير المرجلي، الذي قدمته السلطات المغربية حول الجهود التي بذلتها لتنفيذ التوصيات التي وجهها لبلادنا أو من خلال الزيارة التي من المنتظر تنظيمها إلى المغرب مستقبلا.

وأكد أوجار المغرب يحظى بثقة واحترام العديد من الدول الفاعلة في جنيف، ويتجلى ذلك من خلال دعوته للمشاركة في بلورة وإطلاق العديد من المبادرات حول مختلف القضايا المهمة التي يتم تدارسها داخل مجلس حقوق الإنسان والتي تستأثر باهتمام بالغ لدى الرأي العام الحقوقي والدولي. وأضاف أن المغرب ساهم بشراكة مع الدنمارك، والسليبي وأندونيسيا وغانا وبمساندة جمعية الوقاية من التعذيب في إطلاق كبادرة دولية طموحة ترمي إلى تحقيق مصداقية كل الدول الأعضاء على معاهدة مناهضة التعذيب في أفق 2024.

اليزمي: إرساء هذه الآلية سيتم قبل نهاية السنة



الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، والدولة الرابعة في هذا البروتوكول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإيداع وثائق انضمامه في نونبر 2014 عشية تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش.

وأكد الهيبة أن النقاش الوطني حول الآليات الوطنية ينبغي أن يستحضر بعض الشروط والمتطلبات، ذكر منها اشتراط الخبرة والتجربة في مجال الوقاية من التعذيب بالنسبة لأعضاء الآلية الوطنية لضمان فعالية ونجاعة وظائفها وأدوارها، ومنح الآلية الوطنية للتعذيب صلاحيات واسعة في ما يخص مراقبة أماكن الحرمان من الحرية، وتمكينها من الولوج إلى هذه الأماكن دون قيد أو شرط، وفي كل الظروف، إضافة إلى تيسير حصولها على المعطيات والمعلومات ذات

التعذيب، مؤكدا أنه أفق سيتحقق في القريب، إذ سيتم إرساء هذه الآلية قبل نهاية هذه السنة، التي ستعطي الحق للدخول إلى كل مراكز الاعتقال دون قيد أو شرط من أجل التقصي، مبرزا أن هذه التجربة أبانت عن فعاليتها. من جهته قال محجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، في كلمة تليت بالنيابة عنه في افتتاح أشغال الندوة "إن المملكة المغربية، انطلاقا من قناعاتها الراسخة بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، ما فتئت تباين إلى اتخاذ كل التدابير القانونية والمؤسسية الرامية إلى ترسيخ حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب بكل أشكاله، ما مكناها من أن تصبح من ضمن الدول التي استكملت انخراطها في النواة الصلبة للقانون الاتفاقي الدولي لحقوق الإنسان".

وأضاف الهيبة أن المغرب يعد الدولة 76 التي انضمت إلى البروتوكول

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب صادق سنة 2012 على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، كما أن جلالة الملك أعلن في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نونبر الماضي عن إيداع آلية المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ما يقتضي إرساء هذه الآلية قبل نهاية هذه السنة.

وأضاف اليزمي في تصريح لـ"الصحافة" على هامش ندوة دولية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع جمعية مناهضة التعذيب حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب.. تحديات وممارسات فضلى" أنه يوجد حاليا أزيد من 50 آلية في العالم أكثر من نصفها تحت مسؤولية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هناك آليات مستقلة عن هذه المؤسسة.

وأوضح اليزمي أن أحد الشروط على المستوى العالمي وإحدى القواعد على المستوى الكوني هي فتح النقاش وتبادل الأفكار حول الإطار والوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال وحول الممارسات الفضلى ومكتسبات الآليات الوطنية المحدثة في سياقات دول أخرى، من خلال دراسة التجارب الدولية من دول الجنوب كمالى وجزر المالديف وتجارب دول من الشمال مثل فرنسا والدنمارك، وألمانيا... فضلا عن مشاركة خبراء من مجلس أوروبا وكل الآليات الإيمية في هذا الميدان من أجل فتح الأفق المغربي في مجال مناهضة



## توصية بإسناد آلية الوقاية من التعذيب إلى اليزمي

أوصى المحجوب الهبية، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، بإسناد وظيفة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان. واستند موقف الهبية، وفق كلمته التي ألقاها نيابة عنه، عبد الرزاق روان، الكاتب العام للمندوبية، خلال ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمس (الثلاثاء)، بشراكة مع الجمعية الدولية مناهضة التعذيب، إلى أن المجلس يمارس حاليا وظيفة الوقاية من التعذيب بموجب ظهير إحدائه، كما أن المؤسسة تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، من استقلالية وخبرة، ما جعله يعتمد في الدرجة الأولى من لدن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان سابقا.

وثمن المندوب الوزاري التجربة والخبرة اللتين راكمهما المجلس في هذا المجال، منذ أن كان يحمل اسم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سواء من حيث الأدوار والصلاحيات في مجال الحماية والرصد والتحرري والتدخل الاستباقي، أو من حيث النهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي تعد مناهضة التعذيب أحد مرتكزاتها.

كما نبه إلى أن التوجه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة القائمة، وهو حال معظم الدول التي انخرطت في البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، فمن بين ما يقارب 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب، عبر العالم، تم إسناد وظيفة هذه الآلية إلى 24 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة.

وشدد مختلف الفاعلين المتدخلين في الندوة، على أهمية تفعيل الآلية الوطنية المغربية للوقاية من التعذيب، آلية، قالت استير شوفليبركر، ممثلة الجمعية الدولية مناهضة التعذيب إنها ستظهر متم السنة الجارية، منبهة إلى أن عملها لا يجب أن يقتصر على التدوين، بل يجب أن يحرص على تنفيذ توصياتها في مختلف مستوياتها التراتبية أي أن على الآلية أن تكون صارمة في استعمال صلاحياتها، مستندة إلى دعم المجتمع المدني، ذلك أنه ليس بمقدور أي آلية بلوغ أهدافها إن عملت بمفردها، بل إن المسؤولية مشتركة، علما أن على الآلية أن تكون أيضا شفافة ومنفتحة، وتشارك أكبر عدد من الفاعلين لضمان مشروعيتها تحركاتها ومصداقيتها.

ومن جانبها، اعتبر ماركوس جاكيكر، رئيس قسم بمجلس أوروبا، أن نجاح عمل الآلية مرتبط بضرورة تمكينها من صلاحيات واسعة، تمكن أعضائها من القيام بعملهم في ظروف جيدة لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال الإعداد الدقيق والحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالمكان موضوع الزيارة والمعتقلين داخله، والقيام باستعلام استباقي قبلي للزيارة.

ولهذا الغرض، من المفروض أن يكون أعضاء الآلية من مختلف الفئات وليس القانونيون فحسب، هؤلاء الأعضاء يجب أن يتمتعوا بحس كبير من القدرة على التخيل، فنحن لا نعمل في مجال قابل للبرهنة، بل في مجال احتمالاتي، وبالتالي عليهم أن يكونوا قادرين على معرفة الغايات الكامنة وراء استعمال مواد بعينها، وكيف يمكن استعمالها بغرض التعذيب.

واعتبرت أمينة بوغياش، الأمينة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، انخراط المغرب في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، انتقالا للبلد من مناهضة التعذيب إلى الوقاية منه، مشيرة إلى أن منهجية البروتوكول، تخول للآلية تنظيم زيارات مفاجئة، الذي يعتبر فعالا في توقيف التعذيب، علاوة على رفع طابع عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين تورطوا في التعذيب، وبلورة إجراءات قانونية وإدارية وقضائية للتقليص أو تفادي التعذيب.

ونص البروتوكول أيضا، تضيف بوغياش، على التفاعل الثلاثي بين الحكومة، والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، واللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب، وحدد أدوار كل منها، ذلك أن دور السلطات يكمن في تلقي وإعمال التوصيات، فيما تقوم الآلية بزيارات دورية، تصدر تقارير مفصلة عنها تنضاف إلى التقرير السنوي الذي هي مجبرة على تقديمه إلى الرأي العام لخلق دينامية اجتماعية وثقافية للوقاية من التعذيب فهذه الآلية ليست آلية تقنية وإنما آلية لتطوير النسق القانوني والاجتماعي لكل ما له علاقة بحقوق الإنسان، فيما تعتبر اللجنة الفرعية آلية استشارية.

هجر المغلبي



## الله يعفو...



الحسين الوردي، وزير الصحة، يمعن النظر في محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو يدخن سيجارته بشراهة، ولسان حال وزير الصحة يقول «الله يعفو عليك من الكارو أسي محمد».

(عبد المجيد بزويوات)



**نظم** المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، أمس الثلاثاء، ندوة دولية في الرباط حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التحديات والممارسات الفضلى"، على اعتبار أنها آلية وطنية ضمن النظام الوقائي الذي تنص عليه مقتضيات البروتوكول الاختياري الذي صادق عليه المغرب. وتم تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب



## في ندوة حول المداخل التشريعية لاستقلال السلطة القضائية:

# أين هي السلطة القضائية؟ وما هي حدود علاقتها بالسلطين التنفيذية والتشريعية؟

23/16/19

نظّم نادي قضاة الندوة بمشاركة مع المرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية يوم السبت 09 ماي 2015 ندوة في موضوع: «المداخل التشريعية لاستقلال السلطة القضائية». بدعم من منظمة «هانس سايدلر الألمانية».

وافتتحت أشغال الندوة بكلمات للمنظمين أكدوا فيها على أهمية تنظيم هذه الندوة التي تأتي تزامنا مع ورش مناقشة القوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية داخل قبة البرلمان. حيث براهن القضاة على إيصال صوتهم إلى ممثلي السلطة التشريعية من خلال مثل هذه اللقاءات التي تجمع مكونات من كلا الجانبين، والذين التزاموا بتقديم مذكرة ومراعات التعديلات على مقاضيات مشروع القانونين التنظيميين للسلطة القضائية لفرق البرلمان، التي يرتقب أن تشرع في تقديم تعديلاتها على مدين المشروعين.

وأكد الكاتب العام لوزارة العدل والحريات الدكتور عبد الحكيم بناني، في مستهل كلمته الافتتاحية على الجهود التي بذلتها الوزارة لتخليص برنامج إصلاح منظومة العدالة من خلال الحوار الوطني غير الحصري الذي نظمته وانعقدت على جميع المراحل وأخذت بعين الاعتبار جميع مشاريع القوانين الجديدة المتعلقة للسلطان القضائي. مشيرا إلى أن قانون التنظيمي للعالية الجديد أضحى يبنّي على مبرانية الأمداف في سياق تدبير الزمن القضائي وتحقيق الأمداف المستور وفق مجموعة من القواعد والمضمر السورول. وأن الأجراءات الأمداف لمواجهة مشكل الخصاص الذي تعرفه السورول البشرية العاملة في هذا القطاع. وذلك منذ سنة 2007.

وقال بناني إن الاعتقاد السائد هو أنّ المشكل الذي يعاني منها القضاء المغربي يتكثف في الخصاص في القضاة والموظفين العاملين في المحاكم. لتكبح جهود الدولة منذ 2008 من أجل توفير الموارد البشرية الكافية. سواء للموظفين أو المحلفين القضائيين. حيث لم تكن تتعدى عدد المناصب المالية للموظفين سنة 2007 أربعة مناصب. ليرفع العدد إلى 502 منصب، ثم إلى 1069 سنة 2009، وانخفض سنة 2010 إلى 673. قبل أن يعود للارتفاع سنة 2011 ويصل إلى 1468 منصب. ثم انخفض العدد في 2012 و2013. وعاد ليرتفع في سنة 2014 إلى 872 منصب مالي. مضافا إلى هذه المناصب وضعيتها الدولة رفن بشارة العدالة من خلال القضاء من قطاعات حكومية أخرى.

لأنه قبل أن مشكل العدالة يكمن في الخصاص في الموارد البشرية. وقال الكاتب العام لوزارة العدل والحريات مخاطبا الحضور: «لعلكم تتساءلون أين ذهب كل هؤلاء القضاة كل ظل سؤال ديمهي ومعاملة منطوية تقضي أنه في الوقت الذي وفر الدولة كل هذا الإزخ العشري من العفرورس أن نظير انعكاساته على أداء المحاكم. ولإجابة على ذلك قدم الأستاذ بناني إرلاما بخصوص عدد القضاة المحكوم في مجموع المحاكم الابتدائية المغربية. حيث لا يزال مشكل المخلف من القضاة غير المحقولة قائما. ولا يزال المتقاضون يعانون من صعوبة التقاضي داخل أجل معقولة. مستهدبا بمؤجج قرار المحكمة العليا الجزائرية التي فاقت بتوفير قاض إسماني لمدة سنة. بسبب ضعف ميزونيتها. لكونه حكم في 107 ملف فقط إسماني سنة ولم يصل إلى المعدل المحدد في 451 ملف. في ظل اعتبار التأخير غير العبر. الذي يعد خطأ حسيما. وذلك ضمانا لحقوق حقوق المتقاضين»



## المجلس الأعلى للسلطة القضائية تحول إلى لجنة لتدبير الترقيات والانتقالات والتعيينات في المسؤوليات

العدل السابق، والأستاذة جميلة السوروي رئيسة جمعية عدالة - تقديم تصور المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة. للدكتور ندير المومني - مقومات استقلال السلطة القضائية من خلال مشاريع المنظومة القضائية. للدكتور عبدالقادر الكيجل أستاذ جامعي ورئيس فريق برلماني.

- ضمانات المحاكمة التأديبية للقضاة من خلال مشروع قانون المجلس الأعلى للسلطة القضائية. للأستاذ النقيب محمد أقدم رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب. - تأملات على ضوء مشروع قانون المجلس الأعلى للسلطة القضائية. للأستاذة زهرة مسافر نائبة رئيس نادي قضاة المغرب. - قراءة في بعض مضماني مسودة مشروع قانون التنظيم القضائي، للأستاذ ياسين العمراني عضو المجلس الاتاري للمرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية.

- تأملات في استقلال السلطة القضائية في ضوء مشروع القانونين التنظيميين المعروضين على البرلمان: قانون المجلس س. ق. والنظام الأساسي. للدكتور محمد حنين أستاذ جامعي وناكب برلماني ورئيس لجنة التشريع بمجلس النواب سابقا - مداخلة الدكتور محمد الخضراوي رئيس المرصد القضائي المغربي للحقوق والحريات. - استقلال السلطة القضائية: المركبات والأسس. للأستاذ محمد الإعرج أستاذ جامعي وناكب برلماني

لم يرتق إلى ما تضمنه الدستور. حيث تحويل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إلى ما يشبه لجنة لتدبير الترقيات والانتقالات والتعيينات في المسؤوليات، فيما كان وما زال طموح القضاة يتجلى في إرساء سلطة قضائية مستقلة بالإمكانات والأليات كافة. على غرار السلطين التنفيذية والتشريعية.

وتركزت المناقشات على ضرورة اعتماد التأويل الديمقراطي في تنزيل مقتضيات دستور 2011. بدءا من البحث عن السلطة القضائية والتشريعية، مع تجاوز الرهانات المتعلقة بتحقيق التوازنات السياسية أو التوافقية والتركيز على رفع سقف المكشيات الدستورية. وأكدت التوصيات السابقة التي تم إقرارها في تدبير ملف إصلاح القضاء والذي تبت قتلها. والقيام بإصلاح جريء يستجيب لتطلعات الشعب المغربي في عدالة قوية ومستقلة. والذي قدم نضالات ونضحيات عبرت عن جزء كبير منها توصيات هيئة الأوصاف والمصالحة التي ما زالت عدد منها معلق للتقيد.

كما تحت الإشارة إلى أن موضوع استقلال السلطة القضائية يهم أيضا المفارقة التي تفرجها علاقة الشرطة القضائية بالنيابة العامة من خلال أرواجية خضوعها لإشراف جهتين قضائيتين. وأخرى تابعة للسلطة التنفيذية وهي وزارة الداخلية. فضلا عن ضرورة إرساء النقاش في مشاريع القوانين الجنائية إلى ما بعد الحسم في الخيارات الاستراتيجية. وتوزعت محاور هذا اللقاء، الذي قسم إلى جلستين، حسب المحاور التالية. برئاسة الدكتور محمد العلمي المشيخي. أستاذ جامعي ووزير

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة في الرباط حول آليات الوقاية من التعذيب

الرباط - «القدس العربي»: **نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (مغربي رسمي)، بشراكة مع الجمعية الدولية مناهضة التعذيب، أمس الثلاثاء في الرباط، ندوة دولية حول «الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التحديات والممارسات الفضلى».

وقالت الورقة التقديمية للندوة ان المجلس يتوخى المساهمة في النقاش حول الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.

وتناولت الندوة إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في السياق المغربي باعتبارها آلية وطنية ضمن النظام الوقائي الذي تنص عليه مقتضيات البروتوكول الاختياري الذي يعتبر المغرب من الدول المصادقة عليه.

وتشكل الندوة بالنسبة للمجلس فرصة للنقاش وتبادل الأفكار حول الإطار والوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال وحول الممارسات الفضلى ومكتسبات الآليات الوطنية المحدثة في سياقات دول أخرى.

وأوضحت الورقة أن اللقاء عرف مشاركة الفاعلين الرئيسيين المعنيين بإحداث الآلية في المغرب (الحكومة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبرلمانيون، وفعاليات المجتمع المدني، وقضاة، وممثلو المؤسسات الوطنية، وصحافيون وغيرهم) وخبراء دوليون من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، والجمعية الدولية مناهضة التعذيب والمعهد الدانماركي مناهضة التعذيب (كرامة) والمراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية في فرنسا وممثلو مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان تلعبان دور الآلية الوطنية لحقوق الإنسان في بلدهما (مالي وجزر المالديف).

وبدأ المغرب عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ليكون المغرب الدولة الـ76 المصادقة على البروتوكول الذي تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

## اليزمي: يجب إرساء آلية وطنية تقي من التعذيب قبل نهاية العام

هسبريس - ماجدة أيت لكتاوي

يستعد المغرب لإرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب قبل نهاية السنة الحالية، وذلك بعد مصادقة المملكة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في الفاتح من نونبر 2012، على أن تتم الأجراء عبر اعتماد الزيارات المفاجئة والمباغته من طرف لجان وطنية ودولية لمراكز الاحتجاز من مخافر وسجون ومستشفيات أمراض عقلية وغيرها.

وقد اجتمع عدد من الفاعلين والخبراء الدوليين المهتمين بقضايا حقوق الإنسان لمناقشة كيفية إرساء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، ومناقشة وضعها المستقبلي وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.

ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد على ضرورة إرساء هذه الآلية قبل نهاية 2015، موضحا، في تصريح لجريدة هسبريس، أن إحدى شروط التوافق على المستوى الكوني تتمثل في فتح نقاش متعدد الأطراف لمعرفة كيفية إرساء هذه الآلية.. وأفاد اليزمي أنه لا بد من الاستفادة من تجارب الدول عبر العالم.. وقال: "هناك أزيد من 50 آلية في العالم أكثر من نصفها هي تحت مسؤولية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفي بعض الدول الأخرى توجد آليات مستقلة عن المؤسسة". ويرى اليزمي، أن الهدف الأساسي من الندوة الدولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التحديات والممارسات الفضلى"، هو فتح النقاش والاستماع لتجارب أخرى، متمثلة في دول من الجنوب، حيث تحضر مالي وجزر المالديف، إضافة إلى دول الشمال كفرنسا والدانمارك وألمانيا.. إضافة إلى "الاستماع لخبراء مجلس أوروبا وكل الآليات الأهمية في هذا الميدان لفتح الطريق المغربي، قريبا جدا، للدخول لكل مراكز سلب الحرية دون أي إشعار، والتي أثبتت فعاليتها القوية" وفق تعبير اليزمي. وحول أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري اعتبر ماكروس جاليكير، رئيس قسم بمجلس أوروبا، خلال الندوة الدولية المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب المعروفة بـ "APT الثلاثاء" بالرباط، عدم إمكانية الوقاية من التعذيب عبر تطبيق الآلية الوطنية لوحدها دون إشراك لجميع الفاعلين والشركاء، مؤكدا على ضرورة إجراء دراسات وبحوث بناء وتقاسم التجارب الإيجابية. مركزا على أهمية التوثيق ذو المصادقية لحالات التعذيب، وهو الإجراء الذي سيعين على معاقبة المسؤولين وعدم تركهم بعيدا عن العقاب والمتابعة القضائية للمعتدين. من جهتها، أفادت أمينة بوعياش الأمينة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أن خطوة المغرب من أجل إرساء آليات الوقاية من التعذيب، خطوة إيجابية من مناهضة التعذيب إلى الوقاية منه وعدم المس بالحياة والسلامة والكرامة الإنسانية.. وترى المتحدث، أن الزيارات التي ستقود لجانا نحو مراكز الاحتجاز بالمغرب دون سابق إنذار أو إشعار، ستعمل على تفادي التعذيب وبعد ذلك بلورة الإجراءات القانونية والإدارية لتفادي التعذيب والتقليص منه على الأقل، داعية الحكومة المغربية واللجنة الوطنية للوقاية من التعذيب وفعاليات المجتمع المدني والحقوقيين للعمل من أجل الوقاية من التعذيب.. وطرحت بوعياش خلال ذات الندوة، تساؤلات عدة حول النموذج الأمثل والاختيار الناجع الذي سيعتمده المغرب من أجل مناهضة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز، مع إمكانية المتابعة القضائية لممارسي التعذيب ومعاقبته.

وترى باربارا بيرنار، باعتبارها مسؤولة عن العمليات بجمعية مناهضة التعذيب، أن لكل دولة كامل الحق في اختيار البروتوكول الذي يتناسب مع نسقها التاريخي والجغرافي، مشيرة إلى أن بعض الدول أنشأت لها آلية متخصصة، موضحة أن المغرب الذي لا يزال يعيش حالات تعذيب، سيتمكن حقوقيون ومهتمون مغاربة وأجانب عبر هذه الآلية إلى دخول أماكن الاحتجاز دون سابق إنذار. مبرزا أن هذه الخطوة ستطلب بعض الوقت لتغيير العقلية عبر الحوار والتعاون مع السلطات والمعنيين.

جدير بالذكر، أن المغرب بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نونبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الطرف السادسة والسبعون المصادقة على البروتوكول، الذي تنص المادة 17 منه على غحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

<http://www.hespress.com/orbites/263585.html>

## “شرطة الوقاية من التعذيب” تراقب مخاطر الأمن قريبا

on: 2015/05/12 7:13:21 مساءً In: أش واقع، الرئيسية لا يوجد تعليقات

عن أخبار اليوم:

“يستعد المغرب، عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب”. الخبر أعلنته إستير شوفليبركر، ممثلة الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، في الندوة التي نظمها المجلس، أمس، في الرباط، والتي قالت فيها إن هذه الآلية “من الممكن أن تخرج إلى حيز الوجود في متم السنة الجارية، وسيكون بإمكان أي فريق تابع لها أن يزور مخفرا للشرطة أو مركز اعتقال”، في أي وقت، وحتى إن كان القائم على المؤسسة المعنية بالزيارة متردداً.”

الخبيرة الدولية قالت إن الإطار القانوني الدولي الذي أحدث مثل هذه الفريق، يجعل بإمكانها “القيام بالزيارة ولقاء السجناء ومناقشتهم ومعاينة وضعيتهم ووضعيات المؤسسة التي تضمهم، قبل أن يخرج بتقرير مفصل، يخلص في نهايته إلى توصيات”.



## المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب (المحجوب الهيبية)

الرباط/12 مايو 2015/ومع/ أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبية، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. وقال السيد الهيبية، في كلمة تلاها بالنيابة عنه الكاتب العام للمندوبية عبد الرزاق روان، في مستهل أشغال ندوة دولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى"، إن "مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب الفاعلين من قطاعات حكومية معنية ومنظمات مجتمع مدني، جعلت المغرب مؤهلا للانتقال من مرحلة وضع تدابير منع وتجرم التعذيب إلى مرحلة الوقاية من التعذيب". وشدد، خلال هذه الندوة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، على أن هذه المرحلة "تتطلب الحسم في الاختيار الوطني الملائم فيما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي ينبغي إحداثها في غضون سنة من الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب". وأوضح أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول "لم تستقر على خيار وحيد" بخصوص هيكله آلياتها الوقائية الوطنية، ف"منها من أوكل مهمة الوقاية إلى مؤسسات قائمة كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة، وهو الاتجاه الغالب، بينما اختارت أخرى إحداث مؤسسات جديدة للاضطلاع بمهام الآلية الوطنية للوقاية". وأشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "راكم تجربة مهمة ورصيدا كبيرا في مجال الوقاية من التعذيب، سواء من حيث الأدوار والصلاحيات في مجال الحماية والرصد والتحري والتدخل الاستباقي، أو من حيث النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتي تعد مناهضة التعذيب أحد مرتكزاتها". وأبرز، في هذا السياق، أن "الاتجاه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة"، مضيفا أن "من بين ما يقارب 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب قائمة في مختلف بلدان العالم، تم إسناد وظيفة هذه الآلية إلى 24 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة". من جانبها، أشادت مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفليبرغر، بانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقالت إنه ينبغي أن ينصب تفكير مختلف الفاعلين المعنيين الآن حول إرساء آلية وطنية فعالة للوقاية من التعذيب كما ينص على ذلك بروتوكول مناهضة التعذيب (تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق). واعتبرت أن الفريق الذي ستتشكل منه هذه الآلية ستكون أمامه "مهام جسيمة بعد إرساء الآلية إذ سيكون عليه القيام بزيارات لمراكز الحرمان من الحرية والتحقق والتدقيق والملاحظة والاستماع لكافة الأطراف وإعداد التقارير والتوصيات بالموازاة مع كسب رهان المصادقية والنجاعة". وأكدت أن "تنفيذ توصيات تقارير الآلية الوطنية والالتزام بتطبيقها هو ما سيعطي لهذه الآلية المصادقية والوقوع المطلوبين لتفادي حالات التعذيب".

<http://www.menara.ma/ar/2015/05/12/1615305-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D9%87%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AC%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A8%D8%A9.html>

## المجلس يمتلك رصيّدًا كبيرًا في مجال التحري والتدخل الاستباقي "الوطني لحقوق الإنسان" ينظم ندوة دولية بشأن مناهضة التعذيب في الرباط

الدار البيضاء - جميلة عمر

افتتحت أعمال الندوة الدولية بشأن مناهضة التعذيب، الثلاثاء، في الرباط، تحت شعار "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب.. التحديات والممارسات الفضلى"، التي ينظمها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب.

وأكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبية، خلال كلمة افتتاحية، ألقاها نيابة عنه الكاتب العام للمندوبية عبدالرزاق روان، أن "مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب الفاعلين من قطاعات حكومية معنية ومنظمات مجتمع مدني، جعلت المغرب مؤهلاً للانتقال من مرحلة وضع تدابير منع وتجريم التعذيب إلى مرحلة الوقاية من التعذيب".

وأوضح المتحدث أن هذه المرحلة "تتطلب الحسم في الاختيار الوطني الملائم فيما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، التي ينبغي إحداثها في غضون عام من الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاق مناهضة التعذيب".

وأضاف المتحدث أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "راكم تجربة مهمة ورصيّدًا كبيرًا في مجال الوقاية من التعذيب، سواءً من حيث الأدوار والصلاحيات في مجال الحماية والرصد والتحري والتدخل الاستباقي، أو من حيث النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتي تعد مناهضة التعذيب أحد مرتكزاتها".

من جانبها، أشادت مسؤول برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفليبرغر، بانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاق مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة.

وأكدت أنه ينبغي أن ينصب تفكير مختلف الفاعلين المعنيين الآن حول إرساء آلية وطنية فعالة للوقاية من التعذيب، كما ينص على ذلك بروتوكول مناهضة التعذيب "تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق".

<http://www.almaghribtoday.net/news/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7.html>



## إستير شوفليبرغر تنوه بالمغرب في مجال مناهضة التعذيب

نوهت مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفليبرغر، اليوم الثلاثاء بالرباط، بالمغرب لمصادقته على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإقباله على إرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

اعتبرت شوفليبرغر، في تصريح خاص لووكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال ندوة دولية حول “الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى”، أن المملكة تعد من البلدان الرائدة في شمال إفريقيا في مجال مناهضة التعذيب وشريك مهم في الجهود الدولية التي تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة.

وقالت إن المغرب مقبل بعد مصادقته على هذا البروتوكول الاختياري على إرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب سيكون لها الحق في القيام بزيارات مفاجئة لمختلف أماكن الحرمان من الحرية (سجون، مراكز الشرطة..) للتأكد من عدم وجود حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة المهينة.

وأبرزت شوفليبرغر أن المفتاح الرئيسي لنجاح عمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب هو مواردها البشرية أي “الأشخاص الذين ستعطيهم الدولة المغربية الحق في دق أبواب السجون ومراكز الشرطة وغيرها من أماكن الحرمان من الحرية للقيام بزيارات أو الحديث مع السلطات أو السجناء ودراسة احتمالات المخاطر التي قد تؤدي إلى المعاملة المهينة أو التعذيب وبلورة توصيات لمنع وقوع ذلك”.

وألحت على ضرورة أن تكون هذه “التوصيات مركزة ودقيقة وتقدم حلولاً وإجراءات عملية لحالات محددة”، كما يمكن لخبراء الآلية أن “يزيدوا من نجاعة هذه التوصيات وقوتها عبر ملاءمتها وتحيينها وتغييرها وفقاً للسياقات والظروف المختلفة وبما يضمن الوقاية الفعلية من التعذيب”.

وينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الندوة الدولية حول “الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى” بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب التي تمثلها السيدة إستير شوفليبرغر.

وتهدف هذه الندوة الدولية، التي تستمر أشغالها عبر جلسات دراسية ونقاشات، إلى المساهمة في النقاش حول الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.



## اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان خنيفرة - بني ملال - خريكة تنظم «جامعات شعبية لحقوق الإنسان» على مدى شهر ماي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان خنيفرة - بني ملال - خريكة الدورة الأولى للجامعات الشعبية لحقوق الإنسان بالجهة، تحت شعار "جميعا من أجل حماية حقوق الإنسان والتهوض بها"، وذلك بالتنسيق مع نيابات وزارة الشباب والرياضة بأقاليم بني ملال، أزيلال، الفقيه بنصالح، خريكة وخنيفرة، طيلة شهر ماي 2015، بدور الشباب التابعة لأقاليم الجهة.

وتهدف هذه المبادرة، التي ستكون مفتوحة أمام جميع المواطنين والمواطنات، إلى الارتقاء بالوعي الحقوقي وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والتهوض بها، وكذا تعزيز تعبئة مختلف الفعاليات الحقوقية والجمعية والثقافية والتربوية لهذا الغرض.

وتقدم هذه الجامعات على شكل دروس ومحاضرات من خلال حصص أسبوعية، يطررها أعضاء وأطر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أساتذة جامعيون، نساء ورجال القانون ( قضاة، محامون)، أساتذة التعليم الثانوي، وفعاليات حقوقية وجمعية متخصصة، وسيتم خلال هذه الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان إلقاء 44 محاضرة حول "مبادئ وقِيم حقوق الإنسان"، "المرجعية الدولية لحقوق الإنسان"، "الآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان" و"لحقوق الفتوية"، ب 11 دار للشباب بأقاليم الجهة، ومن المرتقب أن يستفيد من فعالياتهما أزيد من 1200 مواطنة ومواطن.

وتأتي مبادرة تنظيم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في إطار جهود اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لتكريس ثقافة حقوق الإنسان ونشرها في كل الأوساط الشعبية بالجهة، كما تندرج في إطار تفعيل إستراتيجية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للتهوض بحقوق الأفراد والجماعات وتمكين عموم المواطنين والمواطنات من تملك مقومات ومبادئ وقِيم المواطنة وحقوق الإنسان.

## "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب: التحديات والممارسات الفضلى": موضوع ندوة اليوم بالرباط

نظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب صباح اليوم بالرباط ندوة دولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب: التحديات والممارسات الفضلى".

و تمحورت هذه الندوة الدولية ، حول "الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب، وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري المخلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى" كما جاء في ديباجة المجلس الوطني.

وقال إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، " أن هذه الورشة تعد الأولى بعد منتدى مراكز لحقوق الإنسان، التي اعطى انطلاقته صاحب الجلالة ، وسيتم تطبيق الآليات الوقائية من التعذيب قبل نهاية سنة 2015 ، التي تعتبر إحدى القواعد الأساسية الدولية لارسائها، مع فتح نقاش وطني للاستفادة من التجارب الدولية، والتي تصل على الأقل إلى 50 آلية ، حول الوقاية من التعذيب في العالم".

وأضاف "أننا نظمنا هذه الورشة، بالمشاركة مع الجمعية الدولية، التي كانت هي وراء هذا البروتوكول الاختياري، لمعالجة التظلم للاستفادة من تجارب عدة دول من الشمال والجنوب وكذلك للاستماع إلى خبراء مجلس أوروبا بالأساس، لفتح نقاش داخل المجتمع المغربي ، والفاعلين الجمعيين والسلطات الرسمية لارساء آلية الوقاية من التعذيب".

اما محمد أوجار، السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف ، فقد أكد بدوره على أن انخراط المغرب في ظل التوجهات الملكية السامية، لحماية حقوق الإنسان وحفظ كرامة المواطن المغربي، جاء طبقا لمقتضيات دستور 2011 ، وعبر كافة الإجراءات التشريعية ، التي تتجسد في المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية الأساسية، الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ومن بينها على الخصوص الاتفاقية حول مناهضة التعذيب، وغيره من المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة..

والجدير بالذكر أن المغرب بدأ عملية التصديق على لبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نونبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الطرف السادسة والسبعون المصادقة على البروتوكول، الذي تنصل مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

وللاشارة فقد عرفت هذه الندوة، مشاركة الفاعلين الرئيسيين المعنيين بإحداث الآلية بالمغرب ( الحكومة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، برلمانيون، فعاليات المجتمع المدني قضاة، ممثلو المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام... ( وخبراء دوليين من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، والجمعية الدولية لمناهضة التعذيب والمعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب (كرامة) والمراقب العام لاماكن الحرمان من الحرية بفرنسا وممثلي مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان تلعبان دور الآلية الوطنية لحقوق الإنسان ببلديهما (مالي وجزر المالديف).

<http://www.hadatcom.com/index.php/divers/2831-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-2.html>

## “شرطة الوقاية من التعذيب” تراقب مخافر الأمن قريبا

“يستعد المغرب، عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب”. الخبر أعلنته إستير شوفليبركر، ممثلة الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، في الندوة التي نظمها المجلس، أمس، في الرباط، والتي قالت فيها إن هذه الآلية “من الممكن أن تخرج إلى حيز الوجود في متم السنة الجارية، وسيكون بإمكان أي فريق تابع لها أن يزور مخفرا للشرطة أو مركز اعتقال”، في أي وقت، وحتى إن كان القائم على المؤسسة المعنية بالزيارة متريدا”.

الخبيرة الدولية قالت إن الإطار القانوني الدولي الذي أحدث مثل هذه الفريق، يجعل بإمكانها “القيام بالزيارة ولقاء السجناء ومناقشتهم ومعاينة وضعيتهم ووضعيات المؤسسة التي تضمهم، قبل أن يخرج بتقرير مفصل، يخلص في نهايته إلى توصيات”.

<http://sahascoop.com/news3855.html>

<http://www.chichaouainfo.com/?p=18332>

## ثانوية المسيرة بوجدة تنتصر للحق في الحياة

بتنسيق بين نادي حقوق الإنسان بثانوية المسيرة بوجدة نظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان بفضاء الأنشطة التربوية بالمؤسسة لمدة ساعتين يوم الجمعة 08 ماي 2015 حصة حقوقية حول الحق في الحياة استفاد منها 100 تلميذ وتلميذة .

في البداية قام عضو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالتعريف بالحق في الحياة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان و تشخيص عقوبة الإعدام في العالم وفي المغرب ، بعد ذلك واعتمادا على المقاربة التشاركية تم توزيع المشاركين إلى أربع مجموعات : مجموعة تمثل الأشخاص الذين ستنفذ فيهم عقوبة الإعدام ومجموعة تمثل أسر من ستنفذ فيهم عقوبة الإعدام ومجموعة تمثل أسر الضحايا الذين أزهق أرواحهم المحكومون بالإعدام والمجموعة الرابعة تمثل أعوان الدولة الذين سينفذون عقوبة الإعدام ، وعبر تقنية العمل بالمجموعات تم تبادل الحجج بين المؤيدين والمعارضين لعقوبة الإعدام .

بعد هذا النشاط التفاعلي قدم السيد أحمد الحو شهادة مؤثرة حول تجربته ، وتجدد الإشارة إلى أن السيد أحمد الحو هو إطار في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومناضل في مجال حقوق الإنسان حكم عليه بالإعدام في يوليوز 1984 بتهم ثقيلة تتمثل في المس بأمن الدولة وزعزعة استقرار البلد وغيرها من التهم التي كانت تحاك ضد المناضلين في سنوات الجمر والرصاص ، وقد قضى 15 في جناح الإعدام بالسجن المركزي بالقيظرة وهو يتربص بالتنفيذ ، وقد استفاد من عفو عام وغادر السجن بذكريات ومعاناة مريرة.

لقد مكنت هذه الحصة التلاميذ من استيعاب وضعية عقوبة الإعدام وذلك من خلال التعرف على واقع هذه العقوبة والرهانات والانتظارات الملقاة على عاتق كل المتدخلين الطامحين إلى إلغاء هذه العقوبة ، كما جعلت العديد من التلاميذ يتحمسون للانخراط في مناهضة عقوبة الإعدام والانتصار للحق في الحياة باعتباره من أقدس وأول الحقوق ، بحيث أن مصادرة هذا الحق هي مصادرة لكل الحقوق .

<http://ziripress.com/2015/05/12/%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD/>

## مشاركة نشيطة لبرلمانيين مغاربة في أشغال لجان الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

تميزت أشغال اللجان الخمس للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، التي انطلقت اليوم الاثنين بلشبونة، بمشاركة نشيطة للوفد المغربي الذي ضم أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وكان النقاش في لجنة السياسة، والذي تمحور، بالخصوص، حول دور برلمانيي الاتحاد من أجل المتوسط في تكريس حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية، غنيا وسمح بتبادل مثمر لوجهات النظر وفق ما صرحت به لوكالة المغرب العربي للأنباء النائبة حسناء أبو زيد.

وقالت النائبة، في تصريح على هامش الأشغال التي ستواصل يوم غد الثلاثاء، "لقد أتاحت الفرصة لنا أيضا لتقديم النموذج الديمقراطي المغربي الذي تعزز بالدستور الجديد، وكذا لتتقاسم مع الوفود الأخرى الانشغالات بخصوص قضية حقوق الإنسان وخصوصا حقوق المهاجرين، المجال الذي بلور فيه المغرب تجربة رائدة في المنطقة".

من جهته، قال عبد المالك أفرياط، عضو مجلس المستشارين، "لقد أكدنا بهذه المناسبة على التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان"، مذكرا بالقرار الأخير لمجلس الأمن الذي نوه بالجهود التي قامت بها المملكة في مجال حقوق الإنسان وخصوصا **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وتضم الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط خمس لجان هي لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان، ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية، ولجنة النهوض بجودة الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافة، ولجنة الطاقة والبيئة والماء ولجنة حقوق المرأة.

وقد استوعب الاتحاد من أجل المتوسط، الذي أحدثت باريس في يوليو 2008، في نهاية المطاف الشراكة الأورو-متوسطية (التي تسمى أيضا أورو ميد أو مسلسل برشلونة) التي انطلقت سنة 1995 ووفرت للمنطقة إطارا عمليا متعدد الأطراف.

وكان (إعلان برشلونة) حدد ثلاثة مجموعات من الأهداف هي الشراكة السياسية والأمن والشراكة الاقتصادية والمالية والشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وتعد الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط الهيئة البرلمانية للاتحاد ويمثل دورها في توفير إطار للتعاون متعدد الأطراف بين الممثلين المنتخبين للاتحاد الأوروبي ونظرائهم في البلدان الشريكة جنوب المتوسط.

وتهدف إلى إعطاء دفعة لتنمية الشراكة الأورو-متوسطية وممارسة مراقبة على أعمال ومشاريع هذه الشراكة وتبني قرارات وتوصيات ترفع للمؤتمرات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط.

<http://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%86%D8%B4%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7>

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان: انطلاق أشغال ندوة دولية حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب &

لطفي موقدمين

انطلقت فعاليات الندوة الدولية التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية الدولية مناهضة التعذيب حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب: التحديات والممارسات الفضلى".

الندوة ستناقش مهام الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب وأبرز مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية مناهضة التعذيب، التجارب والممارسات الفضلى وإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمغرب.

ويشارك في الجلسة الافتتاحية للندوة، بالإضافة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، كاتب عام المديرية الوزارية لحقوق الإنسان، السيد عبد الرزاق روان، والسفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب #الأمم المتحدة بجنيف، والسيدة أليستير شوفليبركر، مسؤولة برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجمعية مناهضة التعذيب.

وقد شدد المتدخلون على اعتبار التعذيب أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وعلى أهلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للعب دور الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بحكم ممارسته لمهام الوقاية وتوفير شروط الآلية فيه، والتجربة والخبرة التي راكمها المجلس في المجال، على مدى 25 سنة على إحداثه.

<http://almaghribia24.com/news4280.html>



## المندوب الوزاري لحقوق الإنسان: المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب

أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبية، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. وقال الهيبية، في كلمة تلاها بالنيابة عنه الكاتب العام للمندوبية عبد الرزاق روان، في مستهل أشغال ندوة دولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى"، إن "مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب الفاعلين من قطاعات حكومية معنية ومنظمات مجتمع مدني، جعلت المغرب مؤهلا للانتقال من مرحلة وضع تدابير منع وتجريم التعذيب إلى مرحلة الوقاية من التعذيب".

وشدد، خلال هذه الندوة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، على أن هذه المرحلة "تتطلب الحسم في الاختيار الوطني الملائم فيما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي ينبغي إحداثها في غضون سنة من الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب".

وأوضح أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول "لم تستقر على خيار وحيد" بخصوص هيكلية آلياتها الوقائية، ف"منها من أوكل مهمة الوقاية إلى مؤسسات قائمة كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة، وهو الاتجاه الغالب، بينما اختارت أخرى إحداث مؤسسات جديدة للاضطلاع بمهام الآلية الوطنية للوقاية".

وأشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "راكم تجربة مهمة ورصيدا كبيرا في مجال الوقاية من التعذيب، سواء من حيث الأدوار والصلاحيات في مجال الحماية والرصد والتحري والتدخل الاستباقي، أو من حيث النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتي تعد مناهضة التعذيب أحد مرتكزاتها".

وأبرز، في هذا السياق، أن "الاتجاه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة"، مضيفا أن "من بين ما يقارب 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب قائمة في مختلف بلدان العالم، تم إسناد وظيفة هذه الآلية إلى 24 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة".

من جانبها، أشادت مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفليبرغر، بانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقالت إنه ينبغي أن ينصب تفكير مختلف الفاعلين المعنيين الآن حول إرساء آلية وطنية فعالة للوقاية من التعذيب كما ينص على ذلك بروتوكول مناهضة التعذيب (تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق).

واعتبرت أن الفريق الذي ستشكل منه هذه الآلية ستكون أمامه "مهام جسيمة بعد إرساء الآلية إذ سيكون عليه القيام بزيارات لمراكز الحرمان من الحرية والتحقق والتدقيق والملاحظة والاستماع لكافة الأطراف وإعداد التقارير والتوصيات بالموازاة مع كسب رهان المصادقية والنجاعة".

وأكدت أن "تنفيذ توصيات تقارير الآلية الوطنية والالتزام بتطبيقها هو ما سيعطي لهذه الآلية المصادقية والوقوع المطلوبين لتفادي حالات التعذيب".

من ناحيته، أبرز السفير المنسوب الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، محمد أوجار، أن التزام المغرب الفعلي بمناهضة التعذيب عزز المكانة التي يحظى بها بصفته دولة رائدة وذات مصداقية وشريكا متميزا في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المحافل متعددة الأطراف.

وقال إن المغرب يعد من بين الدول الراحية التقليدية للقرارات التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان حول ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب.

وتطرق أوجار إلى مساهمة المغرب، بمعية عدة شركاء، في إطلاق مبادرة دولية طموحة تهدف إلى تحقيق مصادقة كل الدول الأعضاء على معاهدة مناهضة التعذيب في أفق 2024.



وأوضح أن هذه المبادرة تتميز بسعيها إلى تحقيق تعاون وتفاعل بناء بين الدول الأطراف وتلك التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد. وذكر بتنظيم المنتدى السنوي الأول لهذه المبادرة في شتنبر 2014 بجنيف، معلنا استضافة المغرب لأشغال المنتدى السنوي الثاني لهذه المبادرة هذا العام والذي "سيكون مناسبة لتعميق النقاش حول موضوع مناهضة التعذيب وتبادل الآراء والخبرات".

من جانبه، قال إدريس الزيمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح للصحافة، إن هذه الندوة تعد أول ورشة بعد إيداع وثائق المصادقة على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب من طرف المغرب، والذي يقتضي أن يتم إرساء هذه الآلية الوقائية قبل نهاية سنة 2015. وأضاف أن "إحدى القواعد الأساسية والدولية لإرساء مثل هذه الآلية هو فتح نقاش وطني متعدد بين كافة الفاعلين حول طرق تنزيل هذه الآلية، والاستفادة من التجارب الدولية والاستماع لآراء الخبراء".

وأبرز أن أهمية إرساء هذه الآليات تنبع من الفعالية المسجلة على مستوى عدة تجارب دولية في القضاء على حالات التعذيب التي تسجل في الدول. وتهدف هذه الندوة الدولية، التي تستمر أشغالها عبر جلسات دراسية ونقاشات، إلى المساهمة في النقاش حول الوضع المستقبلي للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب وتنظيمها وطريقة عملها، بالإضافة إلى تقديم أهم مقتضيات البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وتجارب الآليات الوطنية المحدثة في بلدان أخرى.

وبدأ المغرب عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012 وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24 نونبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الطرف الـ 76 المصادق على البروتوكول، الذي تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

وتعرف هذه الندوة مشاركة الفاعلين الرئيسيين المعنيين بإحداث الآلية بالمغرب، وخبراء دوليين من اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التعذيب واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب، والجمعية الدولية لمناهضة التعذيب والمعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب (كرامة) والمراقب العام لأماكن الحرمان من الحرية بفرنسا ومثلي مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان تضطلعان بدور الآلية الوطنية لحقوق الإنسان ببلدائهما (مالي وجزر المالديف).

<http://marocpress.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/324791/>

## ملف مفصل... معتصم ضحايا الانتهاكات مجموعة 117 يهددون بالدخول في إضراب إنذاري عن الطعام.

لا زالت مجموعة من الضحايا الصحراويين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يدخلون في اعتصام مفتوح أمام مقر المكتب المحلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بالعيون / الصحراء الغربية، احتجاجا على استمرار الدولة المغربية في حرمانهم من حقهم في الإدماج الاجتماعي بناء على المقررات التحكيمية الصادرة لصالحهم من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة المغربية.

و يهدد جميع هؤلاء المعتصمين و من ضمنهم 03 نساء حوامل بالدخول ابتداء من يومه الاثنين 18 ماي / أيار 2015 في إضراب إنذاري عن الطعام مدته 72 ساعة بسبب تجاهل الدولة المغربية لملفهم ورفضها لإجراء أي حوار معهم حول مطالبهم العادلة و المشروعة يضمن لهم الكرامة و العيش الكريم و يعيد لهم الاعتبار إن على المستوى المادي أو المعنوي.

و سبق للمجموعة المكونة من 117 ضحية أن دخلت في اعتصامين مفتوحين على الأقل بمقر المكتب المحلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بالمدينة المذكورة دام آخرها حوالي 590 يوما دون أن تقوم الجهات المغربية المعنية بتسوية أوضاعهم ، مع العلم أن هذه الجهات بدأت في تنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عدد من المدن داخل المغرب.

**كما سبق لممثلين عن نفس المجموعة أن التقوا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي** بالرباط، الذي توعد بمتابعة ملفهم، مقترحا عليهم الدخول كمرحلة أولى في دورات تكوينية بالتكوين المهني قبل الشروع في إدماجهم بناء على توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة المغربية.

و في هذا الإطار استفاد 20 ضحية من المجموعة منذ 17 فبراير / شباط 2014 من دورات تكوينية نظريا و تطبيقيا في مجال التكوين بالطاقات المتحددة دون أن يتسلموا إلى حدود الآن أية وثيقة رسمية تثبت أنهم خضعوا لفترات من التكوين النظري بالمعهد المتخصص للتسيير و الإعلاميات و معهد التكنولوجيا التطبيقية بالعيون / الصحراء الغربية و التكوين التطبيقي بحقلي الطاقة الريحية بطرفاية / جنوب المغرب و بقم الواد / الصحراء الغربية.

و بعد مضي 30 يوما من هذا الاعتصام المفتوح أمام المقر المذكور تظل الأوضاع الصحية للضحايا الصحراويين تزداد صعوبة بسبب سوء أحوال الطقس و بسبب محاولة إدارة المكتب المحلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التضييق على المعتصمين، خصوصا النساء منهن بعد أن لجأت الإدارة إلى إغلاق الباب عليهن منذ الساعة الرابعة بعد الزوال ، و هو ما أدى إلى سقوط الضحية الصحراوية ” لالة الشابة الموساوي ” مغمى عليها متأثرة بحملها و التي نقلت بعد ذلك إلى مستشفى الحسان بن المهدي بالعيون / الصحراء الغربية.

و توصل المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان CODESA بملف يتضمن معلومات دقيقة عن المجموعة و مختلف معاركها النضالية المعززة برسالة موقعة من طرف ” إدريس الزيمي ” رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي حول الإدماج الاجتماعي للمجموعة ، تحمل رقم 13 / 1615 . SP / DA مؤرخة بتاريخ 26 نوفمبر 2013 .

كما توصل بلائحة تضم مجموعة من الضحايا الصحراويين المعتصمين، الذين قرروا الدخول في إضراب إنذاري عن الطعام مدته 72 يوما بداية من 18 ماي / أيار 2015 أمام مقر المكتب المحلي لمجلس حقوق الإنسان بالعيون / الصحراء الغربية، و يتعلق الأمر بكل من:

الاسم الكامل

رقم ملف المقرر التحكيمي

تاريخ و مكان الازدياد

لالة النانة لمذني

13913

1973 بالعيون / الصحراء الغربية



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME  
Conseil national des droits de l'Homme



المهدي الموساوي

22145

1975 بالعيون / الصحراء الغربية

محمد فاضل الغرابي

16767

1971 بالعيون / الصحراء الغربية

المحجوب رضاع

18368

1987 بالعيون / الصحراء الغربية

محمد بوسروال

16832

1980 بطرفاية / جنوب المغرب

سيدي لشيخ الموساوي

9229

1974 بالعيون / الصحراء الغربية

رشيد باري

11651

1982 بالعيون / الصحراء الغربية

الزينة الساعدي

10115

1973 بالعيون / الصحراء الغربية

بوجمعة الإدريسي

11781

1884 بالعيون / الصحراء الغربية

اللالة الشابة الموساوي ( حامل )

16741

1974 بالعيون / الصحراء الغربية

التاقي الموساوي

12939

1984 بالعيون / الصحراء الغربية

13/05/2015

Conseil national des droits de  
l'Homme

www.cndh.org.ma



- محمد الليلي  
1973 بالعيون / الصحراء الغربية  
منصور السالمة  
11815  
1973 بالعيون / الصحراء الغربية  
بوجمعة ديديه  
16447  
1976 بالطنطان / جنوب المغرب  
فاطمة بوتباة  
11209  
1986 بالعيون / الصحراء الغربية  
محمد سالم أيت إبورك  
16418  
1975 بالطنطان / جنوب المغرب  
وفاء مخلص  
11717  
1984 بالطنطان / جنوب المغرب  
لحبيب التومي  
13161  
1977 بالطنطان / جنوب المغرب  
أهل ميارة الشايعه  
16426  
1976 بالطنطان / جنوب المغرب  
كريمة الضميري ( حامل )  
16700  
1973 بالطنطان / جنوب المغرب  
ليلي العروصي ( حامل )  
10219  
1986 بالعيون / الصحراء الغربية

أحمد الموساوي

10423

1989 بالطنطان / جنوب المغرب

إن المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان CODESA، و هو يتابع باهتمام بالغ اعتصام الضحايا الصحراويين ، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية ، يعلن عن:

- + تضامنه المطلق مع المعتصمات و المعتصمين الصحراويين و مع مطالبهم العادلة و المشروعة المتعلقة أساسا بحقهم في الإدماج الاجتماعي طبقا لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة الصادرة لصالحهم منذ حوالي 10 سنوات.
- + تحميله الدولة المغربية المسؤولية في إدماج كافة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتوفرين على توصيات توصي بحقهم في الإدماج الاجتماعي و في الكرامة و العيش الكريم.
- + دعوته مجددا الجهات المغربية المسؤولة فتح حوار جاد و مسؤول مع المعتصمين ينتهي إلى تحقيق جميع مطالبهم المتعلقة بالإدماج الاجتماعي و التسوية المالية و الإدارية عوض تركهم يبيتون في العراء يفتشون الأسمت و يعانون من الشمس الحارقة و من عذاب الطبيعة.
- + مناشدته المنظمات الحقوقية الدولية التحرك عاجلا للضغط على الدولة المغربية للإسراع في إنهاء مأساة و معاناة الضحايا الصحراويين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين الصحراويين في ارتباط بالنزاع السياسي و العسكري حول الصحراء الغربية.

المكتب التنفيذي لتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان.

<http://radiomaizirat.net/?p=17774>



## المحجوب الهيبة: المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب

أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. وقال السيد الهيبة، في كلمة تلاها بالنيابة عنه الكاتب العام للمندوبية عبد الرزاق روان، في مستهل أشغال ندوة دولية حول “الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى”، إن “مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب الفاعلين من قطاعات حكومية معنية ومنظمات مجتمع مدني، جعلت المغرب مؤهلا للانتقال من مرحلة وضع تدابير منع وتجريم التعذيب إلى مرحلة الوقاية من التعذيب”. وشدد، خلال هذه الندوة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، على أن هذه المرحلة “تتطلب الحسم في الاختيار الوطني الملائم فيما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي ينبغي إحداثها في غضون سنة من الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب”. وأوضح أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول “لم تستقر على خيار وحيد” بخصوص هيكله وآلياتها الوقائية، ف”منها من أوكل مهمة الوقاية إلى مؤسسات قائمة كالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة، وهو الاتجاه الغالب، بينما اختارت أخرى إحداث مؤسسات جديدة للاضطلاع بمهام الآلية الوطنية للوقاية”. وأشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان “راكم تجربة مهمة ورصيدا كبيرا في مجال الوقاية من التعذيب، سواء من حيث الأدوار والصلاحيات في مجال الحماية والرصد والتحري والتدخل الاستباقي، أو من حيث النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتي تعد مناهضة التعذيب أحد مرتكزاتها”. وأبرز، في هذا السياق، أن “الاتجاه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة”، مضيفا أن “من بين ما يقارب 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب قائمة في مختلف بلدان العالم، تم إسناد وظيفة هذه الآلية إلى 24 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة”. من جانبها، أشادت مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفليبرغر، بانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقالت إنه ينبغي أن ينصب تفكير مختلف الفاعلين المعنيين الآن حول إرساء آلية وطنية فعالة للوقاية من التعذيب كما ينص على ذلك بروتوكول مناهضة التعذيب (تنص مقتضيات المادة 17 منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق). واعتبرت أن الفريق الذي ستتشكل منه هذه الآلية ستكون أمامه “مهام جسيمة بعد إرساء الآلية إذ سيكون عليه القيام بزيارات لمراكز الحرمان من الحرية والتحقيق والتدقيق والملاحظة والاستماع لكافة الأطراف وإعداد التقارير والتوصيات بالموازاة مع كسب رهان المصادقية والنجاعة”. وأكدت أن “تنفيذ توصيات تقارير الآلية الوطنية والالتزام بتطبيقها هو ما سيعطي لهذه الآلية المصادقية والوقوع المطلوبين لتفادي حالات التعذيب”.

<http://www.hesplus.com/24->

[%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AC%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D9%87%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7/](http://www.hesplus.com/24-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AC%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D9%87%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7/)



## المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ندوة حول حقوق الطفل



ماروك سات – الرباط

أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بلاغ صحفي أصدره اليوم أنه سينظم بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول أعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل، وذلك يوم الأربعاء 13 ماي 2015 بالرباط.

وسيغني أشغال هذا اللقاء خبيرتين عن لجنة حقوق الطفل وممثلون عن القطاعات الوزارية المعنية والمؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وهيئات التعاون الدولي.

يذكر أن لجنة حقوق الطفل قد فحصت شهر شتنبر 2014 التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بأعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وقد وضعت اللجنة في تقريرها ملاحظات متعلقة بالجوانب الإيجابية التي تم تحديدها ورصدها أثناء الفحص، فضلا عن انشغالات وملاحظات وتوصيات رئيسية لقضايا تتطلب تتبعا على مستوى تنفيذ الاتفاقية.

## Les défenseurs des droits de l'Homme rejettent une énième aberration du projet de Code pénal

La passe d'armes entre le chef du gouvernement et le secrétaire général du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** survenue à la fin de la semaine dernière reflète le hiatus séparant deux visions diamétralement opposées : une vision passéiste rétrograde et une autre moderniste.

Lors d'un débat organisé par le Mouvement populaire samedi dernier sur l'avant-projet du Code pénal, Mohamed Sebbar en a critiqué plusieurs lacunes. Notamment l'article 418 accordant les « circonstances atténuantes » aux auteurs des crimes d'honneur commis en cas d'adultère. Mais le chef du gouvernement n'a pas digéré les remarques de Sebbar et s'est adressé crûment à lui en ces termes : « Si Sebbar, accepteriez-vous en rentrant chez vous un jour, de trouver un homme dans votre lit et avec votre femme légitime dans les bras? Allez-vous accepter ce fait, le digérer et vous abaisser au point d'être humilié? ». Mohamed Sebbar lui a rétorqué du tac au tac : « Au lieu de tuer l'amant de ma femme, j'irais le dénoncer au Parquet ».

Les associations des droits de l'Homme ont d'ailleurs été unanimes à rejeter les dispositions de cet article de l'avant-projet de Code pénal préparé par le département de Mustapha Ramid.

Boubkeur Largou, président de l'Organisation marocaine des droits de l'Homme, a ainsi rejeté le fait d'importer cette pratique désuète qui a cours dans certains pays rétrogrades . « Les crimes d'honneur doivent être punis comme les autres crimes. Je ne vois pas pourquoi on va faire cette distinction. Un crime demeure un crime quels qu'en soient les motifs », a-t-il souligné dans une déclaration à Libé.

« L'OMDH considère que toute circonstance atténuante en la matière est une régression dans le domaine des droits de l'Homme dans notre pays, une atteinte à la dignité humaine, une menace claire au droit à la vie et un appel à l'impunité », a-t-il expliqué. Et d'ajouter que l'OMDH considère que le meurtre commis au nom de l'honneur « est un crime abject et il faut ne pas le faire bénéficier de circonstances atténuantes. L'OMDH rejette également toute impunité dans les crimes de sang quels qu'en soient les raisons et les motifs. De plus, même certains pays d'Orient qui appliquaient pareille disposition sont en train de la revoir. A titre d'exemple, je citerais le Kurdistan et l'Irak qui va appliquer de lourdes peines à ce genre de crimes ». Pour le président de l'OMDH, faire montre de souplesse dans ce genre de

crime, c'est ouvrir la boîte de Pandore.

Jamila Seyouri, présidente de l'Association Adala est sur la même longueur d'onde. Elle s'est montrée très critique à l'endroit de l'article 418 de l'avant-projet de loi pénale. Elle a affirmé dans une déclaration à Libé que les dispositions de l'article en question sont « inconcevables et sont aux antipodes des acquis de la Constitution de 2011 et des conventions internationales ».

« Nous avons préparé un mémorandum qu'on présentera la semaine prochaine lors d'un point de presse. Nos remarques ne concernent pas seulement ce point, mais portent sur l'ensemble de cet avant-projet bourré de contradictions et décalé par rapport à la réalité sociétale», a-t-elle assuré.

Plusieurs associations de la société civile ont également critiqué cet article 418. A titre d'exemple, le « Mouvement Anfass démocratique » a rejeté ses dispositions qui imitent celles contenues dans des législations de pays sous-développés et peu scrupuleux en matière des droits de l'Homme. «Il faut faire face avec fermeté à ce genre de crimes», avait souligné un communiqué de presse de ce mouvement, signé par plusieurs associations et personnalités. Lequel mouvement a d'ailleurs rejeté le projet de loi du ministère de la Justice et des Libertés et a constitué une commission chargée de rédiger un contre-projet.

A noter que le mouvement Damir avait, lui aussi, appelé, en avril dernier, à la constitution d'une alliance civile contre cet avant-projet en décalage par rapport à l'évolution du pays et attentatoire aux libertés individuelles. Damir a aussi mis en garde contre toute forme de « talibanisation progressive » du Maroc.



## Droits de l'Homme

### Le Maroc déterminé à se doter d'un mécanisme national de prévention de la torture

15633/1-4



Ph. Kartouch

En mettant en place un mécanisme national de prévention de la torture, le Maroc confortera son choix en tant que pays soucieux de préserver la dignité humaine et de consolider le respect des droits de l'Homme sur son sol.

Page 4



Ph. Kartouch

Le Maroc est résolument engagé dans la promotion des droits humains.

En mettant en place un mécanisme national de prévention de la torture, le Maroc confortera son choix en tant que pays soucieux de préserver la dignité humaine et de consolider le respect des droits de l'Homme sur son sol.

Après avoir ratifié le protocole de la convention des Nations unies contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants en novembre 2014, le Maroc s'apprete à mettre en place son mécanisme national de prévention des mauvais traitements et de la torture. Très attendu par la société civile et les militants des droits de l'Homme, ce mécanisme devrait être installé vers la fin de cette année, comme l'a souligné Esther Shaufelberger, responsable programme MENA, association pour la prévention de la torture, lors d'un séminaire inter-

national, organisé hier à Rabat par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Cette manifestation, à laquelle ont participé des personnalités de différents horizons, s'assignait pour objectif de mener une réflexion sur le statut, l'organisation et le fonctionnement du futur mécanisme national de prévention, ainsi que d'échanger autour des expériences comparées en matière de mécanisme national de prévention (MNP) en exercice afin d'en tirer les bonnes pratiques, comme l'a souligné Driss El Yazami, président du CNDH. Et d'ajouter que l'ouverture d'un dialogue multipartite sur la mise en place du MNP se veut une règle de base universelle. Notons ici que le MNP s'articule autour d'un système de visites régulières sur les lieux de détention effectuées par des

experts nationaux et internationaux indépendants.

En mettant en place le MNP, le Maroc rejoindra ainsi le peloton des pays disposant de ce mécanisme de préservation de la dignité humaine. Il s'agit là d'un grand pas en avant dans la consolidation du choix fait par le Royaume en faveur de la protection des droits de l'Homme, un choix du reste consacré par la Constitution 2011. De ce fait, l'installation du MNP sera une concrétisation effective de l'agenda du Maroc en matière de démocratie et des droits de l'Homme.

Dans ce sens, Mohamed Aujjar, ambassadeur représentant permanent du Royaume auprès de l'Office des Nations unies à Genève, a mis en exergue les efforts déployés par le Maroc pour la promotion et la consolidation des droits de l'Homme. De même, il a mis l'accent sur l'engagement du Maroc à lutter contre les traitements cruels, inhumains ou dégradants, étant un membre actif au sein du Conseil des droits de l'Homme. Il a rappelé, dans le même ordre d'idées, son interaction positive avec les mécanismes onusiens, notamment ceux des procédures spéciales en la matière et leurs recommandations. Par ailleurs, M. Aujjar a annoncé une prochaine visite du rapporteur spécial des Nations unies sur la torture, consacrée au suivi de la mise en œuvre des recommandations en relation avec la lutte contre la torture. Autre annonce faite par Mohamed Aujjar : la tenue de la deuxième édition du Forum de l'initiative mondiale contre la torture au Maroc. Un événement de grande envergure, vu le fort soutien de la communauté internationale à ce projet, lancé en mars 2014 par le Maroc, le Danemark, le Chili, le Ghana et l'Indonésie dans l'objectif de faire ratifier la convention des NU contre la torture par tous les pays, d'ici 2024. ■

Soumaya Bencharki

Il s'agit là d'un grand pas en avant dans la consolidation du choix fait par le Royaume en faveur de la protection des droits de l'Homme.

## Mécanisme de prévention contre la torture

### Le Maroc parachève son édifice institutionnel

Maroc\_droitsHomme.jpg Le Maroc a déposé, à la veille du Forum mondial sur les droits de l'Homme de Marrakech, les instruments de ratification du protocole facultatif à la torture.

Ph : DR

Le Maroc, avec la création du mécanisme national de prévention contre la torture, parachève son édifice institutionnel en la matière

Le Maroc, avec la création du mécanisme national de prévention contre la torture, parachève son édifice institutionnel en la matière, conformément à ses choix stratégiques dans le domaine des droits de l'Homme et ses engagements internationaux pour lutter contre la torture, a indiqué mardi la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Le débat national sur la création du mécanisme national de prévention contre la torture s'inscrit dans le parachèvement du cadre institutionnel et législatif à même d'interdire et d'incriminer la torture, de punir ses auteurs et de prévenir ces pratiques, a précisé la Délégation interministérielle dans un communiqué.

Les résultats du débat, qui se déroule dans le cadre du séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture, organisé mardi à Rabat par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, en partenariat avec l'Association internationale contre la torture, seront déterminants dans la définition de la forme définitive de ce Mécanisme, a relevé la même source.

La question de la torture, en tant que violation des droits de l'Homme, a été traitée par l'Instance équité et réconciliation (IER), soulevée par le CNDH dans ses rapports annuels et thématiques, incriminée par le code pénal et prohibée par la Constitution de 2011, a rappelé dans ce cadre la Délégation.

En dépit de des acquis du Maroc en matière de prévention et de lutte contre la torture, la Délégation a relevé que des organisations non gouvernementales sous-estiment les avancées réalisées par le Royaume dans ce cadre et publient en permanence des rapports erronés sur de présumées pratiques de torture, omettant les efforts du pays en la matière, a fait savoir la Délégation.

Cette attitude s'explique par l'instrumentalisation de certaines ONG des droits de l'Homme de cette question pour servir les intérêts des ennemis du Maroc en absence totale de critères d'objectivité, de neutralité et de professionnalisme, a-t-elle déploré.

En adhérant au Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradant, le Maroc est tenu, dans un délai d'un an de son adhésion, de créer un mécanisme national de prévention contre la torture chargé d'étudier régulièrement le traitement infligé aux personnes privées de leur liberté dans les lieux de leur détention, pour renforcer leur protection contre les pratiques de torture ou de traitements inhumains et de présenter des recommandations dans ce sens pour améliorer leur situation, a conclu la Délégation ministérielle.

## Code pénal: que va faire le **CNDH**?

Alors que Mohamed Sebbar a affiché son désaccord au sujet du Code pénal, le CNDH compte publier un mémorandum et lancer des consultations nationales au sujet du texte. L'avant-projet de loi sur le code pénal suscite le débat et parfois la controverse. Ce fut notamment le cas le vendredi 8 mai lors d'une conférence consacré au texte par le MP. Ce jour-là le chef du gouvernement Abdelilah Benkirane et le secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme, Mohamed Sebbar, se sont accrochés au sujet de la partie du texte relative à l'adultère.

Cet accrochage, vite balayé par l'actualité, témoigne du rejet de l'avant-projet de loi par le CNDH qui n'a pourtant pas publié d'avis sur le texte. On notera que le Conseil dirigé par Driss El Yazami avait déjà exprimé sa position concernant la peine de mort. En effet, le président du Conseil avait souhaité, lors d'interventions au parlement et au Conseil des droits de l'homme à Genève, l'abolition de la peine de mort. Alors que l'organisme ne semble pas adhérer au texte présenté le 1er avril par Mustapha Ramid, que compte-t-il faire pour exprimer son avis?

Lire aussi : Driss El Yazami : « Le temps est venu de parler de la peine de mort »

### Mémorandum ou consultations?

Une source au sein de l'organisme nous assure que, depuis une dizaine de jours, le Conseil a mobilisé ses équipes pour réaliser un mémorandum sur l'avant-projet de loi. Le texte, qui a été demandé par le ministre de la Justice, promet d'être libéral et progressiste sur les libertés individuelles et collectives, nous assure notre source, sans donner plus de précisions. A noter qu'aucune information n'a été communiquée concernant une éventuelle date de publication.

Un manque d'information qui s'explique peut-être par le fait que le CNDH est également en train de préparer une série de rencontres au niveau national pour recueillir les avis et remarques de la société civile sur cet avant-projet de loi selon une autre source au sein de l'organisme. Un projet qui viendra compléter la proposition relative à l'avant-projet de loi du code de la procédure pénale, produit par cette institution.

[http://telquel.ma/2015/05/12/cndh-prepare-memorandum-liberal-lavant-projet-du-code-penal\\_1446195](http://telquel.ma/2015/05/12/cndh-prepare-memorandum-liberal-lavant-projet-du-code-penal_1446195)

حقوق الإنسان 

ندوة وطنية غدا الأربعاء بالرباط حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية

حول أعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل

التقاء، 12 مايو، 2015 - 13:10

الرباط – ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يوم الأربعاء بالرباط، ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول أعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل.

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D8%AF%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

## Le Maroc, avec la création du mécanisme national de prévention contre la torture, parachève son édifice institutionnel en la matière

Rabat, 12 mai 2015 (MAP) - Le Maroc, avec la création du mécanisme national de prévention contre la torture, parachève son édifice institutionnel en la matière, conformément à ses choix stratégiques dans le domaine des droits de l'Homme et ses engagements internationaux pour lutter contre la torture, a indiqué mardi la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme. Le débat national sur la création du mécanisme national de prévention contre la torture s'inscrit dans le parachèvement du cadre institutionnel et législatif à même d'interdire et d'incriminer la torture, de punir ses auteurs et de prévenir ces pratiques, a précisé la Délégation interministérielle dans un communiqué. Les résultats du débat, qui se déroule dans le cadre du séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture, organisé mardi à Rabat par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, en partenariat avec l'Association internationale contre la torture, seront déterminants dans la définition de la forme définitive de ce Mécanisme, a relevé la même source. La question de la torture, en tant que violation des droits de l'Homme, a été traitée par l'Instance Equité et Réconciliation (IER), soulevée par le CNDH dans ses rapports annuels et thématiques, incriminée par le code pénal et prohibée par la constitution de 2011, a rappelé dans ce cadre la Délégation. En dépit de des acquis du Maroc en matière de prévention et de lutte contre la torture, la Délégation a relevé que des organisations non gouvernementales sous-estiment les avancées réalisées par le Royaume dans ce cadre et publient en permanence des rapports erronés sur de présumées pratiques de torture, omettant les efforts du pays en la matière, a fait savoir la Délégation. Cette attitude s'explique par l'instrumentalisation de certaines ONGs des droits de l'Homme de cette question pour servir les intérêts des ennemis du Maroc en absence totale de critères d'objectivité, de neutralité et de professionnalisme, a-t-elle déploré. En adhérant au Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradant, le Maroc est tenu, dans un délai d'un an de son adhésion, de créer un mécanisme national de prévention contre la torture chargé d'étudier régulièrement le traitement infligé aux personnes privées de leur liberté dans les lieux de leur détention, pour renforcer leur protection contre les pratiques de torture ou de traitements inhumains et de présenter des recommandations dans ce sens pour améliorer leur situation, a conclu la Délégation ministérielle. (MAP).

<http://www.menara.ma/fr/2015/05/13/1615534-le-maroc-avec-la-cr%C3%A9ation-du-m%C3%A9canisme-national-de-pr%C3%A9vention-contre-la-torture-parach%C3%A8ve-son-%C3%A9difice-institutionnel-en-la-mati%C3%A8re.html>

## Séminaire national de présentation des recommandations du Comité des droits de l'enfant de l'ONU mercredi à Rabat

Rabat, 12 mai 2015 (MAP) - Le séminaire national de présentation et de suivi des recommandations finales du Comité des droits de l'Enfant des Nations Unies sur les troisième et quatrième rapports périodiques relatifs à la mise en oeuvre de la convention des droits de l'enfant se tiendra mercredi à Rabat. Organisé par la Délégation interministérielle chargée des droits de l'Homme (DIDH) et le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** avec l'appui de l'UNICEF, ce séminaire a pour but de diffuser les observations finales du Comité des droits de l'enfant auprès des différentes parties prenantes nationales pour une meilleure appropriation des recommandations et de mettre en place un cadre de suivi de la mise en oeuvre de ces recommandations, indique un communiqué du CNDH. Des représentants des départements ministériels concernés, des institutions nationales, de la société civile, de la coopération internationale, des médias et du Comité des droits de l'enfant des Nations-Unies prennent part à cette rencontre qui favorisera le partage des expériences et des bonnes pratiques internationales en matière d'élaboration de plans de suivi des recommandations. Le Comité des droits de l'enfant de l'ONU avait examiné, en septembre 2014, les troisième et quatrième rapports périodiques du Maroc sur la mise en oeuvre de la convention internationale relative aux droits de l'enfant (CDE) et de ses protocoles facultatifs relatifs respectivement à la participation des enfants aux conflits armés et la vente d'enfants et la pornographie impliquant les enfants, rappelle-t-on. Dans son rapport, le Comité, avait émis à cette occasion ses observations concernant les éléments positifs identifiés, mais aussi ses principales préoccupations, suggestions et recommandations relatives aux actions nécessitant un suivi. A cet égard, la représentante de l'UNICEF au Maroc, Regina De Dominicis, estime que le "document est très pertinent pour le Maroc vu qu'il intègre des orientations permettant de faire face aux contraintes identifiées et de proposer les actions prioritaires aussi bien en terme programmatique qu'institutionnel à entreprendre durant les cinq prochaines années en vue d'une meilleure réalisation des droits de l'enfant".

<http://www.menara.ma/fr/2015/05/12/1615260-s%C3%A9minaire-national-de-pr%C3%A9sentation-des-recommandations-du-comit%C3%A9-des-droits-de-lenfant-de-lonu-mercredi-%C3%A0-rabat.html>

## Maroc, création d'un mécanisme national de prévention contre la torture (El Hiba)

Le Maroc est désormais habilité à mettre en place un mécanisme national de prévention contre la torture, a affirmé, mardi à Rabat, le délégué interministériel des droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

Dans une allocution prononcée en son nom à l'ouverture du séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture, M. El Hiba a souligné que la contribution du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, aux côtés d'acteurs des départements ministériels concernés et des organisations de la société civile, a habilité le Maroc à passer de l'étape de la prise de mesures d'interdiction et de criminalisation de la torture à celle de la prévention de cette pratique. Cette étape requiert de trancher sur le choix national adéquat relatif au mécanisme national de prévention contre la torture, lequel doit être créé un an après l'adhésion du Maroc au protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, a-t-il soutenu lors de ce séminaire organisé par le CNDH, en partenariat avec l'Association internationale contre la torture.

Et d'ajouter que les Etats partie à cette convention n'ont pas maintenu un choix unique concernant la structure de leurs mécanismes nationaux de prévention, précisant que la majorité des pays ont attribué cette mission de prévention à des institutions existantes, tandis que d'autres Etats ont créé, à cet effet, de nouvelles institutions.

Le CNDH, a-t-il noté, a accumulé une riche expérience en matière de prévention de la torture, tant concernant les attributions en matière de prévention, de suivi, d'investigations et d'intervention proactive, que s'agissant de la promotion de la culture des droits de l'Homme dont la lutte contre le terrorisme constitue l'un des points focaux.

La tendance internationale penche dans le sens de l'octroi des attributions relatives à la prévention de la torture à des institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général, a indiqué M. El Hiba, précisant que près de 44 mécanismes nationaux de prévention de la torture existent dans différents pays et que cette mission a été attribuée à 24 institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général.

Pour sa part, Esther Schaufelberger, responsable du programme Moyen-Orient et Afrique du nord (MENA) au sein de l'Association internationale contre la torture a salué l'adhésion du Maroc au protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Mme Schaufelberger a ainsi invité les différents acteurs concernés à initier, dès lors, une réflexion sur la mise en place d'un mécanisme national efficient de prévention de la torture tel que stipulé par la convention suscitée, précisant que le groupe de travail composant ce mécanisme sera doté d'une mission très importante consistant à effectuer des visites dans les centres de détention, mener des missions d'enquête et d'observation, écouter toutes les parties et établir des rapports et des recommandations. Elle a, en outre, souligné que l'application des recommandations des rapports du mécanisme national de prévention de la torture confèrera une crédibilité à cette structure.

De son côté, l'ambassadeur, représentant permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Mohamed Aujjar a mis l'accent sur l'engagement effectif du Maroc dans la lutte contre la torture qui a renforcé le rang du Royaume en tant que pays pionnier et crédible et comme partenaire en matière de consolidation des droits de l'Homme dans le cadre des forums multipartites.

Après avoir rappelé que le premier forum annuel sur l'Initiative contre la torture s'est réuni en 2014 à Genève, le diplomate marocain a indiqué que le Maroc abritera cette année le deuxième forum annuel de cette initiative qui offrira l'occasion d'approfondir le débat sur la lutte contre la torture et d'échanger les points de vues et les expériences sur cette question.

Driss El Yazami

Driss El Yazami

Le président du CNDH, Driss El Yazami a, quant à lui, déclaré que ce séminaire constitue le premier atelier après le dépôt par le Maroc des instruments du protocole facultatif de la Convention internationale de lutte contre la torture, précisant que le mécanisme national de prévention de la torture Maroc sera créé fin 2015. La consécration de ce mécanisme doit être précédée par l'ouverture d'un débat national pluriel entre l'ensemble des acteurs sur les moyens de sa mise en oeuvre, a-t-il fait remarquer.

Ce séminaire a pour objectif de contribuer à la réflexion sur le statut, l'organisation et le fonctionnement du futur MNP marocain et permettra, dans un premier temps, de présenter les principales dispositions du Protocole facultatif de la Convention contre la torture et d'échanger les expériences relatives aux mécanismes de prévention de la torture.

Prendront part à ce séminaire les acteurs nationaux concernés (gouvernement, CNDH, société civile, parlementaires, magistrats, institutions nationales, journalistes, etc.), des experts internationaux, dont le Sous-comité des Nations unies pour la prévention de la torture (SPT), le Comité européen pour la prévention de la torture (CPT), l'Association pour la prévention de la torture (APT), l'Institut danois contre la torture (Dignity) et le Contrôleur général des lieux de privation de la liberté (CGLPL- France), ainsi que des institutions nationales des droits de l'homme exerçant les attributions du mécanisme national de prévention de la torture (Mali et îles Maldives).

Mardi 12 Mai 2015 - 22:01



## "شرطة للوقاية من التعذيب" تراقب مخاطر الأمن قريبا

"يستعد المغرب، عن طريق **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب". الخبر أعلنته إستير شوفليبركر، ممثلة الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، في الندوة التي نظمها المجلس اليوم بالرباط. الخبر أوردته جريدة "أخبار اليوم" في عددها ليوم غد الأربعاء.

وتابعت "أخبار اليوم" أن ممثلة الجمعية الدولية قالت خلال الندوة ذاتها إن هذه الآلية "من الممكن أن تخرج إلى حيز الوجود في متم السنة الجارية، وسيكون بإمكان أي فريق تابع لها أن يزور مخفرا للشرطة أو مركز اعتقال، في أي وقت، وحتى إن كان القيام على المؤسسة المعنية بالزيارة مترددا".

وأضافت اليومية التي أوردت الخبر في صفحتها الأولى، مع تنمة الموضوع في الصفحة الثانية، أن الخبرة الدولية قالت إن الإطار القانوني الدولي الذي أحدث مثل هذه الفرق، يجعل بإمكانها القيام بالزيارة ولقاء السجناء ومناقشتهم ومعاينة وضعيتهم ووضع المؤسسة التي تضمهم، قبل أن يخرج بتقرير مفصل، يلخص في نهايته إلى توصيات".

وقالت اليومية إن شوفليبركر أوضحت أن ما يجب معرفته "هو أن هذه التوصيات ستأخذ وقتا لتكون قابلة للتنفيذ، ما يتطلب من أعضاء الآلية أن يقوموا بحملة تواصلية واسعة لشرح طبيعة عملها وأهدافها وأهميتها، دون أن تتوقف عن عملها الرامي إلى ضمان الكرامة الإنسانية والحفاظ على حقوق الإنسان".

وأكدت اليومية أن أمينة بوعياش، الأمينة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، قال إن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب "يحول الآلية لتنظيم زيارات مفاجئة، وهو ما يعتبر إجراء فعالا في توقيف التعذيب، علاوة على رفع طابع عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين تورطوا في التعذيب، وبلورة إجراءات قانونية وإدارية وقضائية لتقليص أو تفادي التعذيب".

### التفاعل الثلاثي

ينص البروتوكول على التفاعل الثلاثي بين الحكومة، والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، واللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب، "ذلك أن دور السلطات يكمن في تلقي وإعمال التوصيات، فيما تقوم الآلية بزيارات دورية، تصدر تقارير مفصلة عنها، تضاف إلى التقرير السنوي الذي هي مجبرة على تقديمه إلى الرأي العام لخلق دينامية اجتماعية وثقافية للوقاية من التعذيب. هذا ما ذهب إليه أمينة بوعياش، الأمينة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

## Bientôt, un mécanisme pour en finir avec la torture au Maroc

La fin de la torture au Maroc, c'est pour bientôt. Un mécanisme national de prévention, qui reste à créer, en apportera la garantie. C'est du moins ce qu'a affirmé, mardi, la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Un débat a d'ailleurs eu lieu sur la création de ce mécanisme, dans le cadre d'un séminaire international tenu mardi à Rabat par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**. L'objectif est d'interdire et d'incriminer la torture, de punir ses auteurs et de prévenir ces pratiques, a précisé la Délégation interministérielle dans un communiqué.

### Lire aussi :

» **Actes de torture au Sahara: le ministère de l'Intérieur dément.**

La question de la torture, en tant que violation des droits de l'Homme, a été traitée par l'Instance Equité et Réconciliation (IER), soulevée par le CNDH dans ses rapports annuels et thématiques, incriminée par le code pénal et prohibée par la constitution de 2011. En face, des organisations non gouvernementales publient en permanence des rapports présentés comme erronés sur des pratiques de torture.

En adhérant au Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradant, le Maroc est tenu, dans un délai d'un an de son adhésion, de créer un mécanisme national de prévention contre la torture chargé d'étudier régulièrement le traitement infligé aux personnes privées de leur liberté dans les lieux de leur détention. Pour le délégué interministériel des droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, le Maroc est prêt. La forme de ce mécanisme reste cependant à préciser.

La majorité des pays ont attribué cette mission de prévention à des institutions existantes, tandis que d'autres Etats ont créé, à cet effet, de nouvelles institutions. Près de 44 mécanismes nationaux de prévention de la torture existent dans différents pays et que cette mission a été attribuée à 24 institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général.

Le groupe de travail composant ce mécanisme devra effectuer des visites dans les centres de détention, mener des missions d'enquête et d'observation, écouter toutes les parties et établir des rapports et des recommandations. De toutes les manières, le mécanisme verra le jour en 2015, comme l'a précisé le président du CNDH, Driss El Azami.

En attendant, le Maroc abritera cette année le deuxième forum annuel sur l'Initiative contre la torture qui s'est réuni la première fois en 2014 à Genève.

<http://www.h24info.ma/maroc/bientot-un-mecanisme-pour-en-finir-avec-la-torture-au-maroc/32962>